كتاب البطريرك القادم

للمتنيح القس إبراهيم عبد السيد

تقديم

إن ظهور مثل هذا الكتاب في عصر الأنبا شنودة الثالث ليعتبر ضربا من البطولة التي لم يتجرأ عليها حتى الكبار في الكنيسة القبطية. فلم يجسر أحد المطارنة أوالأساقفة، أو الرهبان الذين ماتو عن العالم فوجب عليهم ألا يخافوا فيخفوا الحق مهما كانت التبعات. حتى العلمانيين الذين لا يخضعون بشكل مباشر لسطوة وجبروت البابا ليؤثر على معيشتهم، كل هؤلاء لم يتجاسر واحد منهم أن يعلن الحق الإنجيلي والتقليد الكنسي القويم. لذلك فإن هذا الكتاب الذي كتبه كاهن قبطي يسجل ظاهرة فريدة في جرأتها في عصر من أشد عصور الإرهاب والبطش ضد كل من يتجاسر لينطق بالحق.

إن هذا الجانب من الحق يلقي الضوء بشكل مباشر على واقع الكنيسة اليوم، فيكشف عن المخالفات التي ارتكبتها القيادة الكنسية بالاتفاق مع النظام السياسي ضد الشعب القبطي حتى يُفرَض على كرسي البطريركية شخصا يخالف كل القوانين الكنسية. إن هذه الحقائق قد أخفيت في ظلمة الأيام حتى أصبح الشعب مغيَّبا لا يدري بحقوقه، مما يَسَّر للإدارة الكنسية الغير شرعية قيادته إلى الهلاك تحت وطأة الجهل والفساد. ولهذا فإن إعلان الحق بهذا الشكل الواضح يعتبر تهديدا مباشرا للفساد الجاسم فوق صدر الكنيسة اليوم والذي يعيق قدرتها حتى على التنفس.

لذلك لا نعجب من محاربة هذا الأب **الصريح في الإيمان** وكتاباته الشجاعة حيث وقف **بقوة الحق وحرية الروح** أمام إبليس وجنوده غير هيابا لحرم أو قطع أو حتى الموت. إن هذا الكتاب الممنوع هو بين يديك اليوم. ليتنا نعي معا كل ما فيه من حق حتى نتحرر من كذب وخداع إبليس وجنوده الذي قال عنه السيد المسيح: "... لأنه ليس فيه حق متى تكلم بالكذب فإنما يتكلم مما له لأنه كذاب وأبو الكذاب" (يو ٨:٤٤).

البطريرك القادم

ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

للقس أوراس هبه عبد السيد

إلى كنيسة مار جرجس بحدائق القبة

البطريرك القادم

ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

القس إبراهيم عبد السيد
راعي كنيسة مار مرقس بحدائق المعادي

إسم الكتاب : البطريرك القادم : ممن يختار ؟ ومن الذي يختاره ؟ وكيف ؟

إسم المؤلف : القس إبراهيم عبد السيد ميخائيل

الطبعة : الأولي : مارس ١٩٩٥

المطبعة : المحبة – عزبة البكري – مسطرد – قليوبية

رقم الايداع : ٣١٨٥ / ١٩٩٥

الترقيم الدولي : ISBN 97700 / 8640 / 1

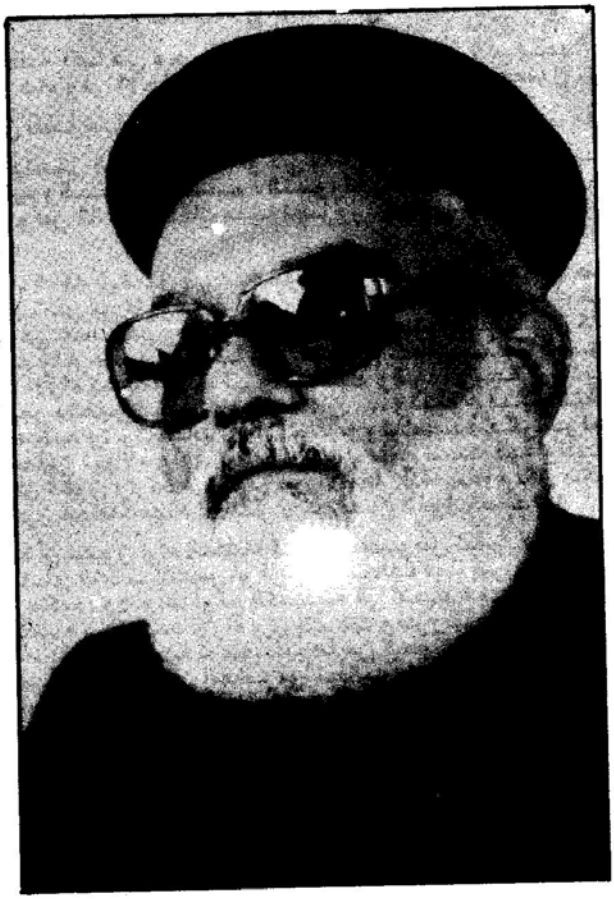

المؤلف

كلمة لابد منها

بداية : ما هي مصادر التشريع في الديانة المسيحية ؟؟ سؤال هام وفي الإجابة عليه بصدق تنبني قواعد وأصول ....

ان المسيحية شريعة لها مصدران : التنزيل والفقه

ويتمثل التنزيل فيما أوحى الله به لكتبة أسفار العهدين القديم والجديد (القديم : التوراه والجديد : الانجيل) .. بنصوص ثابتة لا فكاك منها لضرورة التقيد بما ورد بها من أحكام.

أما الفقه فيتمثل في مصادر أهمها : التقليد ، وهو ما صدر عن البشر في ظروف خاصة بهم وفي تقدير الحكماء منهم حتى في عصرهم ومصرهم : أنها آراء تحتمل الخطأ وان كانت في عهدهم صوابا بينما آراء غيرهم خطأ يحتمل الصواب وهذه الآراء تخضع للنقد والتفنيد والرد، ويجرى عليها التغيير بتغير الزمان وتبدل المكان .... وتتنوع منابع التقليد الى تعاليم وترتيبات رسل المسيح وتلاميذهم الرسوليين واللاحقين لهؤلاء وأولئك وقرارات المجامع المسكونية والمحلية دون أن تكون واردة في نصوص الأسفار المقدسة، ولكن بشرط أن تكون موافقة لهذه الأسفار حتى يمكن القول بصحتها.

أما أن تكون اراء الفقهاء بديلة لنصوص تشريعية واردة في عهدى الكتاب المقدس أو أن تحل محلها فهذا أمر يرفضه كل عاقل حكيم، وهو ما أوقع الكنيسة في أنحاء عديدة من العالم في أخطاء ولأن هذه الآراء وإن إتفقت وظروف زمانها إلا إنه ثبت مجافاة بعضها لمنطق غيرها من العصور ، وهو ما باتت جماهير نهاية القرن العشرين تطالب بتصحيحه حتى تظل على ايمانها متمسكة بعقائدها وتراثها.

وإن كان لا يجوز للبشر أن يستبدل نصاً إلهياً بفكر بشرى مهما كانت درجة فائلة أو وظيفة مروجه، فلا شك أن من يحرم حلالاً أو يحلل حراماً هو مجرم في حق الله، فإن ما تعانى منه الكنيسة اليوم من متاعب من جراء مخالفاتها لنصوص إلهية صريحة وملزمة، وقد سطرته صحائف التاريخ على مر الدهور - لكفيل بأن يسعى المصلحون لتصحيحه بشجاعة وصراحة

«وتعرفون الحق والحق يحرركم»

مقدمة

تنوعت الفئات التي يختار منها البابا البطريرك خلال العشرين قرناً الماضية:

(١) فعلي غرار إختيار الله لأنبياء العهد القديم وإختيار السيد المسيح لتلاميذه وحواريه في العهد الجديد **من العلمانيين (المدنيين)** الذين صاروا البطاركة الأوائل لجميع الكراسي الرسولية التي قاموا بتأسيسها في مشارق الأرض ومغاربها، هكذا إختار الأقباط بطاركتهم وأساقفهم خلال القرون الأولي من المدنيين : المتزوجين والمتبتلين.

(٢) وبعد ظهور الرهبنة المسيحية في القرن الرابع الميلادي بحوالي ستة قرون راحوا يختارون بعض بطاركتهم **من نساك الأديرة**.

(٣) وفي القرن العشرين إختاروا ثلاثة **من مطارنة الإيبارشيات** ليشغلوا هذا المنصب الجليل.

(٤) كما أختير **أسقف عام** بلا إيبارشية ليكون بطريركاً.

وللإختيار من كل هذه الفئات الأربعة مؤيدون ومعارضون ..

وهذا هو موضوع بحثنا الذي بين يديك....

القسم الأول

ممن يختار البطريرك ؟؟

أولاً : من العلمانيين (المدنيين) :

العلماني في المفهوم الكنسي هو المشتغل بمهنة أو العامل بحرفة في العالم، أي بعمل دنيوي : كالمهندس والطبيب والمحامي والمحاسب والتاجر والصانع ، والأرخن أو العين (أي الغني) أو رجل الأعمال ويذكر العلماني في القوانين الكنسية مقابل رجل الدين أو صاحب الرتبة الكهنوتية المكرس لخدمة الله وغير مشتغل بأي مهام دنيوية وقد يكون العلماني متزوجاً وقد يكون متبتلاً.

والبتولية لا يقصد بها دائماً عدم الزواج، فأهم من البتولية الجسدية (أي عدم الزواج) البتولية الروحية التي تعني ختان القلب بالروح (أي التكريس للخدمة الدينية والرعاية الكنسية) حتي وإن كان متزوجاً وله أولاد.

ومن الأمور التي ورد ذكرها بنصوص كتابية صريحة في العهد الجديد ما إشترطته من وجوب زواج الأساقفة : البطاركة والمطارنة :

١- فقد قال بولس الرسول أنه «**يجب أن يكون الأسقف بلا لوم بعل إمرأة واحدة** ، ويحسن تدبير بيته وتربية بنيه علي الطاعة والطهارة، فإن كان لا يحسن بيته فكيف يحسن تدبير كنيسة الله ؟؟» (رسالته الأولي إلي تلميذه تيموثيئوس ٣ : ١ - ٥) ، «**وأن يكون له أولاد** مؤمنون ليسوا في شكاية الخلاعة ولا متمردين» (رسالته إلي تلميذه تيطس ١ : ٥ - ٧) أي يكون متزوجاً وله نسل صالح يشهد له بحسن أبوته وفضائل تربيته ومارس الأبوة الجسدية والحياة الزوجية وخبر الحياة الطبيعية التي يحياها كل إنسان عادي، وفي كل هذه النصوص أوجب أن يكون المختار لرتبة الأسقفية (متزوجاً) ولم يقل أنه (يجوز) أو (يستحسن) بلي (يجب) ، وهي كلمة ملزمة ولا مجال فيها للأجتهاد إذ أنه حيث يوجد النص يبطل الإجتهاد خاصة وأن الزواج نظام إلهي وسر من أسرار الكنيسة السبعة الغرض منه نمو البشرية والإكثار من النسل وملء الأرض (سفر التكوين ١ : ١٨، ٩ : ١ - ٧).

وكان عدم الزواج والإنجاب في العهد القديم نقمة وعلامة غضب إلهي (سفر التكوين ٣٨ : ٣ - ١٠) ، وفي العهد الجديد حضر السيد المسيح عرس قانا الجليل وباركه (أنجيل يوحنا ٢ : ١ - ١١) وقد أكد بولس الرسول قداسة سر الزواج وطهارة المضجع (الرسالة إلي العبرانيين ١٣ : ٣).

وقد اختار السيد المسيح تلاميذه من العلمانيين بل ومن المتزوجين وصاروا البطاركة الأوائل لجميع الكراسي الرسولية التي أسسوها في كل أنحاء المسكونة.

٢- وفي **الدسقولية** «أقدم الكتب القانونية الكنسية تكرر هذا النص الوجوبي الملزم إذ قالت : «إنه يجب أن يكون الأسقف بلا لوم طاهراً لا يقل عمره عن خمسين سنة ، **بعل إمرأة واحدة** يهتم بأهل بيته جيداً متزيناً بالإيمان هادئاً **له إمرأة هادئة**، وإن كان له أولاد يكون قد رباهم في خدمة الله وعلمهم مخافته وأن يكون أهل بيته مطيعين له غير مقاومين أو متمردين عليه، وإلا فكيف يؤدب أبناء شعبه إن لم يكن قد أدب أولاده بالجسد ؟» (الباب الثالث)

٣- كما ورد في **قوانين البابا أثناسيوس الرسولي** «إن الأسقف الذي لم يؤدب أولاده يعزل من وظيفته ، إذ كيف يؤدب أبناء شعبه إن لم يكن قد أدب أولاده بالجسد ؟» (القانون ٢٠).

٤- في **تاريخ الكنيسة القبطية** كان إختيار الباباوات والمطارنة والأساقفة منذ دخول المسيحية مصر علي يد مرقس الرسول يتم من بين المدنيين المتزوجين الذين كان أولهم حنانيا (إنيانوس) الذي خلفه وكان متزوجاً ومن بعده الباباوات السادس (يسطس) والسابع (أومانيوس) والثامن (مرقيانوس) والتاسع عشر (ألكسندروس) والعشرون (أثناسيوس الرسولي) والثاني والعشرون (تيموثيئوس) وجميعهم من العلمانيين في زمن كان يعاصرهم فيه كبار الرهبان أمثال : بولا وأنطونيوس وباخوميوس وبيشوي ومقار وشنوده وغيرهم من كواكب البرية الذين لم تكن الأرض وما عليها تستحق وطأة أقدامهم **إذ كانوا جميعاً والكنيسة كلها حريصين علي أن تظل الرهبنة محتفظة بالغاية منها نظاماً نسكياً خالصاً بعيدة عن كل هوي في الرتبة الكهنوتية صغرت أو كبرت.**

كما سجل التاريخ الكنسي المصري أسماء ٢٤ بطريركاً من المدنيين فضلاً عن عدد لا حصر له من الآباء الأساقفة والمطارنة الذين كانوا من العلمانيين قبل رسامتهم : من الأراخنة أو من العاملين في دواوين الحكومة أو من التجار ورجال الأعمال أو من الصناع أو من الفلاحين، **إذ لم يكن هناك ما يمنع العلماني من أن ينال رتبة الأسقفية أو**

البطريركية ، بل أن البابا الثاني والستون (إبرام بن زرعة) كان تاجراً من حيث مهنته ، كما كان سريانياً من حيث جنسيته ورغم ذلك فقد إختاره الأقباط في القرن العاشر ليكون بطريركاً عليهم، كما إختاروا البابا السبعين (غبريال بن تريك) في القرن الثاني عشر وكان من أعيان الأقباط ومن موظفي الديوان السلطاني ورسموه بطريركاً كان بعض هؤلاء من المتزوجين إذ **أمنت الكنيسة بالحكمة التي من أجلها جاءت النصوص الكتابية الصريحة موجبة زواجهم** ، ذلك أن عملهم هو بين شعبهم ومن أهم واجباتهم هو رعاية مصالح المتزوجين منهم ومصالحتهم عند نشوب الخلافات بينهم، والإفتاء لهم فيما يمر بهم من مشكلات زوجية وعائلية وعاطفية لذا وجب عليهم أن يكونوا متزوجين وقد أفاضوا من هذه الأبوة علي من إختارهم قادة ومرشدين ، **أما هؤلاء الذين لم يتزوجوا ولم ينجبوا ولم يعيشوا حياة طبيعية بين عائلاتهم فمن أين لهم بروح الأبوة** وحنان العاطفة ؟؟ بل وكيف يتأتي لمن عاند طبيعته وأضرب عن الزيجة وإتخذ البتولية طريقاً وقهر الذات منهاجاً أن يسوس من عاش حياة عادية ؟ إن فاقد الشئ لا يمكن أن يعطيه ..... كان من بين العلمانيين الذين جلسوا علي العرش المرقسي ٧ من مديري الكلية الاكليريكية اللاهوتية بالإسكندرية و٢ من أساتذتها وخريجيها و١١ من القسوس و٤ من الشمامسة كتبة (سكرتيري) الأباء البطاركة والعلماء والأراخنة والتجار والموظفين والعمال والفلاحين، كان بعضهم من المتبتلين الذين لم يسبق لهم زواج ، أو ممن ترملوا ولم يتزوجوا ثانية بعد وفاة زوجاتهم إو ممن إرتبطوا بزواج بتولي (أي لم يعاشروا زوجاتهم معاشرة جنسية).

٥- وفي فترة مظلمة من تاريخ الكنيسة ونظراً لما لاقته المسيحية في مصر من إضطهادات وظروف عصيبة غير عادية بدأ الأقباط يختارون أساقفهم من غير المتزوجين حتي لا يعوقهم زواجهم عن التضحية بأرواحهم أو الترحال من بلد لأخر فساد الإعتقاد في خلسة من الزمان وغياب غير

مفهوم للوعي أملته تلك الظروف القاسية الإستثنائية أن البتولية خير من الزواج حيث أن المتزوج يهتم فيما لزوجته وأسرته (حسبما يقول بولس الرسول في رسالته الأولي إلي أهل مدينة كورنثوس : ٧) لكن عودة منا إلي نصوص كتابنا المقدس فإنه يستصرخ ضمائرنا يقول : «إن بشرناكم نحن أو ملاك من السماء بغير ما قبلتم فليكن محروماً «(رسالة بولس الرسول إلي أهل غلاطية ١ : ٨ و ٩) و إذ إنقلب الوضع إلي نقيضه فصار الإستثناء قاعدة والقاعدة إستثناء وصار رأي البشر عوضاً عن رأي الله مما أوقع الكنيسة كلها في أنحاء عديدة من العالم في أخطاء جسام بعد أن تعارضت العادات مع نصوص الأسفار الإلهية وتناقضت مع الحكمة منها وقد تعالت في القرن الأخير أصوات كثيرة تنادي بضرورة زواج البطاركة والمطارنة والأساقفة.

٦- فقد حدث أنه بعد وفاة البابا يؤانس التاسع عشر (البابا ١١٣) عام ١٩٤٣ أن تم ترشيح الأستاذ وديع بشاي للكرسي البطريركي (الذي صار فيما بعد الراهب القمص داوود المقاري مؤسس كنيسة السيدة العذراء بروض الفرج) ، كما تم ترشيح الأرشيدياكون حبيب جرجس مدير الكلية الإكليريكية لكرسي مطرانية الجيزة والقليوبية ومركز قويسنا (في فبراير ١٩٤٩) كما تم ترشيح الأناغنوستيس الدكتور وهيب عطا الله جرجس وكيل الكلية المذكورة (الذي صار فيما بعد الأنبا غريغوريوس أسقف عام البحث العلمي) عام ١٩٥٧، للكرسي البطريركي عقب وفاة البابا يوساب الثاني (البابا ١٥٥) في ١٣ نوفمبر ١٩٥٦و **وكاد هؤلاء أن يصلوا إلي المناصب التي تم ترشيحهم لها لولا العوامل الخارجية التي وقفت عائقاً في طريقهم رغم الرغبة الشعبية العارمة التي واكبت ترشيح كل منهم والتي كانت تنادي في كل مرة بضرورة تصحيح الأوضاع التي تردت فيها الكنيسة بعد أن تنكرت للنصوص الكتابية الصريحة والواضحة** ، وسوف نشير في نهاية هذا البحث إلي بعض الوثائق التي أسهبت في شرح أسانيد المطالبين بذلك.

(ثانياً) من الرهبان :

ولكن بسبب ما عانته الكنيسة من متاعب إفتقرت الي العناصر العلمانية الصالحة للرسامة أساقفة وبطاركة لا سيما بعد أن أغلقت المدرسة الاكليريكية اللاهوتية بالاسكندرية أبوابها في أواخر القرن الخامس فلجأت الي الأديرة في أواخر القرن العاشر لاختيار أساقفتها وبطاركتها من بين رهبانها (بعد ضرورة) أي عندما كانت لا تعثر علي من يصلح لهذه الدرجات الكنسية من العلمانيين.

★★★ ولما كان من المستقر في القوانين الكنسية طوال العشرة قرون الأولي لظهور المسيحية الحق الكامل لأهل الايبارشية في اختيار راعيها فقد صار من حقهم الطبيعي أيضا أن يكون لهم معرفة مباشرة بالمرشحين من الرهبان للمفاضلة بينهم لاختيار الاصلح منهم للمناصب الكهنوتية الشاغرة سواء للكراسي الاسقفية أو للكرسي البابوي البطريركي.

ومنذ ذلك الوقت صار الخلط بين الرهبنة والكهنوت وتدريجياً إنعكست الأمور الي نقيضها تماماً فبعد أن كانت القاعدة هي إختيار الأساقفة والبطاركة من العلمانيين والاستثناء من الرهبان ، صارت القاعدة هي إختيارهم من بين الرهبان والاستثناء من العلمانيين وان كان شرط بتوليتهم أي عدم زواجهم قبل الترشيح قد صار أساساً هاماً للتزكية سواء كانوا من الموظفين أو المهنيين أو العمال أو الفلاحين، من الفقراء أو الأغنياء وان ظل الرائد في الاختيار هو مدي الصلاحية لهذا المنصب بتوافر شروط أخري وقد اختير علي مر العصور ٦٦ بطريركاً من بين رهبان الأديرة المختلفة : أنبا مقار وأنبا أنطونيوس والبراموس والمحرق ودير الزجاج ودير يحنس كاما وأنبا صموئيل المعترف وأنبا قبريوس والسريان وأنبا بيشوي وأبيفانيوس ودير جبل طره ودير ستران.

★★★ وقد نتج عن الخلط بين نظامي الكهنوت والرهبنة أخطر الآثار مما أدي الي تدهورهما معاً وهو ما تعاني منه الكنيسة الآن ولأجيال عديدة قادمة حتي يتم الفصل بينهما من جديد فتعود الرهبنة نظاماً نسكياً خالصاً

ويعود الكهنوت نظاماً رعوياً شعبياً.

ولذلك فإننا سوف نسهب في هذا الفصل الحديث عن الرهبنة بين المؤيدين والمعارضين في النقاط التالية :

(١) الرهبنة كنظام نسكي فردي شعبي لا صلة للكنيسة به.

(٢) كيف يظل الراهب محافظاً علي نذره ويعيش منعزلاً وفقيراً بعد أن يخرج من ديره الي العالم للخدمة الشعبية والكرازة ؟

(٣) أما وقد صار اختيار الرهبان رؤساء للكهنة قاعدة بعد أن كان استثناء ... فكيف السبيل للعودة الي المبدأ الصحيح ؟؟

(٤) ومتي يتم فض الاشتباك بين نظامي الرهبنة والكهنوت ؟!

ثم نختم هذا الفصل بمقالتين سبق لنا نشرهما علي هامش موضوع الرهبنة :

(١) الرهبان السابقون .. لماذا لا يتزوجون ؟؟

(٢) الرهبان المعتزلون .. والرهبان العائدون ..

★★★

كيف يصلح الراهب الذي مات عن العالم للكرازة بين الأحياء ؟!

الرهبنة أو الرهبانية نظام تعبدي خاص لمن إرتضي لنفسه من الناس أن يعيش في عزلة عن العالم في البراري والقفار بعيداً عن الحياة العامة والتماساً للهدوء والتأمل والصلاة ومحاسبة النفس والتعبد لله بغير شاغل والتحلل من الكل والارتباط بالله

والعزلة في ذاتها صعبة علي النفس البشرية العادية ، وإن كانت ممكنة لمن يحتملها وتقضي قوانين الرهبنة ألا يبارح الراهب قلايته (صومعته) إلا إذا أسندت إليه مهمة خارج ديره بشرط أن يكون قد أمضي في رهبنته أكثر من ثلاث سنوات.

وتقوم الرهبنة المسيحية علي أسس أربع :

(١) **البتولية** : لا هرباً من الزواج ولا كراهية له ، ولكن للتفرغ للعبادة وخدمة الله.

(٢) **التجرد** : والفقر الإختياري والإقتناع بحياة الكفاف من عمل اليدين ، وتوجب قوانين الرهبنة ألا يسمح للراغبين فيها إحضار شئ معهم ولا أية أموال خاصة حتي ولو لصرفها لصالح الدير لئلا ينتفخ مزهواً بتقدمته أو يشعر بفضله علي إخوته الرهبان فيسقط في خطية الكبرياء ، كما يترك القادم حياة الفقر بإختياره وغير معتبر أي شئ ملكاً له مهما كان تافهاً وغير مطالب بشئ مهما زاد دخله من عمل يديه داخل الدير إلا بالقدر الكافي المحدد له ، وإذ يموت الراهب عن حياة العالم فور قبوله راهباً فإنه يصلي عليه صلاة دفن الموتي ، ومن ثم لا يرث ولا يورث حتي يتوفي ، فالتجرد من الملكية هو المدخل للتجرد من الأفكار الرديئة وكل الخطايا.

(٣) **العزلة** : عن الناس والوحدة لا هرباً منهم لكن للتفرغ للعبادة والرياضة الروحية فيغلق باب غرفته عليه ليفتح له الله باباً للحديث المستمر معه كل ما بقي من أيامه.

(٤) **الطاعة** : بمدلولها العميق كفضيلة روحية وأخلاقية علي مثال السيد المسيح نفسه الذي كان مطيعاً في كل شئ حتي موته ، ولكل دير نظامه في تأديب المخالفين لنظمه من رهبانه.

★★★ وقد ظهرت الرهبنة المسيحيه كنظام فردي توحدي نابع من الشعب ، وليس له صلة بالكنيسة إطلاقاً بل كتعبير شخصي عن رغبة دينية واشتياق روحي لأفراد هاربين من شهوات العالم ومغرياته.

★★★ ولصعوبة الحياة الإنعزالية الإنفرادية وقسوتها وخطورتها بدأ الرهبان يتجمعون حول شخصيات كبري منهم في جماعات رهبانية ناسكة ما لبثت أن صارت نظاماً متكاملاً ودقيقاً، وقد كان للإضطهادات التي

أوقعها الوثنيون علي المسيحيين في أواخر القرن الثالث الميلادي وأوائل القرن الرابع أثراً كبيراً في إزدياد عدد الرهبان ، إذ غادر كثيرون المدن والقري لاجئين الي الجبال والبراري والقفار حقناً للدماء.

★★★ ومن مصر انتقلت الرهبنة الي فلسطين والعراق والنوبة والحبشة (أثيوبيا) وتركيا وأوروبا ، وبلغت عصرها الذهبي في القرنين الخامس والسادس إذ تجاوز عدد من إنتظم في السلك الرهباني بضع ألوف كما بلغ عدد الأديرة المئات أكثرها للرجال وقليل منها للعذاري من النساء.

★★★ ونظراً لوجود أنظمة نسكية عديدة قبل ظهور المسيحية عند الهنود والإغريق (اليونان) والمصريين القدماء واليهود فقد رأي البعض أن الرهبنة المسيحية مشتقة من هذه النظم وهو ما جعلهم يعتقدون أن الرهبنة ليست نظاماً مسيحياً وإنما هي نظام إنحدر اليها من العبادات الوثنية [«موجز تاريخ المسيحية» للقس يسطس الدويري (أنبا ديوسقورس أسقف المنوفية الأسبق) - ١٩٤٩ - ج ١ - ص ١٩٨، مجلة «رسالة الحياة» - العدد ١٢ - السنة ٣ - ١٩٣٧/٢/٢٢ - ص ٢٠١، كتاب «إحياء الكنيسة القبطية بإعادتها الي طقوسها الأصلية» - فريد كامل - ١٩١٣- ص ٢٩١-٢٩٣ وكتاب «البرهان المحسوس ضد الرهبنة وترمل القسوس» - للراهب القس متي عبد المسيح البراموسي - ١٩١٩]

ونطرح جانبا الناحية التاريخية التي لا نري طائلاً من ورائها إذ لا أهمية في رأينا في هذا البحث لإثبات أن الرهبنة المسيحية ترجع في نشأتها الي الماضي السحيق و ترتبط جذورها بما سبقها من أنظمة نسكية مماثلة أو أن الصلة المذكورة مقطوعة بها تماماً.

★★★ ومن منظور مسيحي متحرر متجرد تماماً من كل هوي ، وعلي ضوء الكتاب المقدس والمنطق السليم والفكر اللاهوتي المستنير يناقش المعارضون الأسس التي قامت عليها الرسبنة المسيحية :

أولا : البتولية (عدم الزواج) : كأساس تقوم عليه فقد أخذت بعداً جديداً ، إذ إقتضت الضرورة تعبئة عدداً كبيراً من الكارزين الروحيين المنقطعين والمكرسين للبدء في الهجوم علي جحافل الشر الروحية بالجولان من مكان إلي مكان وإحتمال المشقات لنشر أشعة ضياء الحياة الأبدية للجالسين في الظلمة وظلال وادي الموت لكي يهيئوا لله شعباً مستعداً (إنجيل يوحنا ١ : ١٧) ويمتد ملكوت الله الروحي علي الأرض بين الأمم الوثنية وهذا ما دفع بولس الرسول لأن يطلب من غير المتزوجين والأرامل أن يظلوا بلا زواج (رسالته الأولي الي كورنثوس ٨:٧) وإن كان قد استدرك ذلك بقوله : «ولكن إن لم يضبطوا أنفسهم فليتزوجوا» تحقيقاً للحكمة الآلهية من الخليقة أن إثمروا وأكثروا واملاؤا الارض (سفر التكوين ١ : ٢٨) ... ولم تكن البتولية فريضة روحية ولا شرطاً ضرورياً لدخول الملكوت بل واسطة مؤقتة للخدمة بلا عائق عن رضا واختيار من يستطيع أن يقبل الوصية ، وحين إنتشر رسل المسيح في كل بقاع العالم للكرازة لم يشترطوا فيمن إختاروه للكرازة والتبشير معهم أن يكون أعزباً بل لعل إنيانوس أول بطريرك قبطي بعد مرقص الرسول خير دليل علي ذلك إذ كان متزوجاً فبتولية الرسل كانت مؤسسة علي مبدأ أن الحياة غير ثمينة الي جانب هداية الناس الي الايمان بالله وخلاص النفوس.

★ وان كان أحد يتمسك بقول بطرس الرسول للسيد المسيح «ها قد تركنا كل شئ وتبعناك» (انجيل متي ١٩ : ٢٧) فلا شك أن هذا لا يعني الزوجات إذ لا يعقل ان تكون الزوجة من بين الأشياء أو المقتنيات المادية التي تركها للتفرغ للخدمة الدينية بل قالها بصريح العبارة «أليس لنا أن نجول بأخت زوجة كصفا وباقي الرسل ؟!» (رسالته الأولي الي كورنثوس ٩ : ٥).

★وحين إختار الله أنبياء العهد القديم وتلاميذه في العهد الجديد كان بينهم المتزوج كموسي وبطرس والمتبتل كإيليا وبولس ،والمعروف بداءة أن جميع البتوليين ككل البشر هم ثمرة زواج ، كما أنه في الأبدية سوف يتكئون جميعاً في أحضان آبائنا القديسين ابراهيم واسحق ويعقوب الذين كانوا حال حياتهم متزوجين !!!

★ولعلهم في العصر المسيحي الأول كانوا يشعرون بأن الكرازة تستلزم السفر والاغتراب والذهاب الي أقصي الأنحاء مما يستوجب أن يكون الكارز بلا هموم من قبل زوجته وأولاده وأسرته فلا شك أن مهمة ايليا النبي ويوحنا المعمدان بن زكريا وبولس الرسول وغيرهم كانت تستدعي عدم زواجهم في حينه فايليا بعد ما كرز أختطف الي السماء ، ويوحنا سجن ثم استشهد في سن الشباب ، وبولس عذبه الحكام وقتله الرومان ، أما خدام هذا الزمان الذين حققوا نجاحاً في الداخل وفي بلاد المهجر فقد كانت وراء قصة نجاح كل منهم زوجة مباركة مكافحة **أما الكثير من السلبيات المخجلة التي ترامت الي أسماعنا فقد كان أكثرها - إن لم تكن كلها - من نصيب من انتدبوا من غير المتزوجين الذين تم تكليفهم بالخدمة في هذه الاقطار.**

وان كان هناك من يري أن بولس الرسول قد اقتدي به تلميذه تيموثيوس ، وان يعقوب قد صار قدوه لسمعان وبطرس قد صار قدوة لمرقص ، فإن هؤلاء كلهم لم يكن تبتلهم قاعدة عامة ملزمة لمن يأتي بعدهم بل أن يشوع في العهد القديم حين خلف موسي في قيادة شعب اسرائيل بتولاً لم ترفعه بتوليته عن موسي النبي المتزوج الذي شهد عنه الكتاب المقدس بأنه «لم يقم بعد نبي في اسرائيل مثل موسي الذي عرفه الرب وجهاً لوجه» (سفر التثنية ٣٤ : ١٠).

وهكذا يري البعض أن الرهبنة وان كانت قد بنيت علي الغيرة الروحية الشريفة والرغبة الحقيقية التي وجدت في المسيحيين الأوائل بقصد الوصول الي أعلي مراتب التقوي إلا أن تلك الغيرة نفسها كانت مبنية علي اعتقاد مشوب بشئ من الخلط في فهم حقائق الدين فقد توهموا أن حياة بعض الرسل والأنبياء ينبغي أن تكون نموذجاً للمسيحيين جميعاً ، واتخذوا من بتولية يوحنا المعمدان وبولس الرسول وغيرهم سببا لتبرير فكرة العزوبية ثم طبقوا ذلك علي ما قاله السيد المسيح ومن بعده تلميذه بولس ففهموا أن حياة البتولية أقدس من حياة الزواج أو أفضل وأسمي وأطهر فنزعوا الي الرهبنة في حين أن ما ورد في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد (التوراة والانجيل) لا يفيد إطلاقاً أن البتولية أمر مطلوب من الجميع فإن

هذا يخالف الناموس الطبيعي الذي شرعه الخالق لتعمير الكون ، كما أنه لا يفيدنا في شئ بأن البتولية لازمة لغير المختارين من الناس للتبشير بينهم أو الذهاب اليهم للمناداة لهم بالتوبة والهداية.

كذلك فإن الاعتقاد بأن محاربة الخطية لا تكلل بالظفر إلا بواسطة البتولية وقضاء العمر في البراري هو أمر يقتضي عدم الأخذ به ببساطة بغير تمحيص ، فالشرور التي يهم الانسان التخلص منها وقمع الجسد عقاباً علي ارتكابها أو إضعاف شهواته حتي لا يعود الي إرتكابها فليس موضعها بين الأكام الصماء ، وانما مكانها بين البشر الأحياء والجهاد ضد الخطيئة إنما يكون في المدينة والقرية لا في الصحراء الجرداء أما ما يسمونه بالحياة أو السيرة الملائكية التي يحياها الرهبان في الجبال والقفار فيري البعض أنها تنزل بالانسان الي مرتبة هو في درجة أعلي منها فالملائكة هم أرواح خادمة للبشر العتيدين أن يرثوا الخلاص ، والمفديون العاملون بالايمان هم أعلي مقاماً في نظر الله من الملائكة ، وأبلغ تعبير عن الفرق بين الإنسان والملاك أن الله تعالي خلق الملائكة من عقل بلا شهوة ، وخلق الحيوان بشهوة بلا عقل لكنه خلق الانسان بشهوة وعقل، فمن غلب عقله شهوته كان أرفع مقاماً من الملائكة.

★ ان الآباء الأولين من ادم وهابيل وشيث ونوح وابراهيم وموسي وغيرهم كانوا جميعاً يزوجون ويتزوجون وكانوا مثالاً في الطهارة والايمان والقداسة والسيرة النقية والبركة الوحيدة التي كان يبارك بها الله أصفياءه هي كثرة النسل ، فبارك الله أدم بأن يثمر ويكثر وبارك ابراهيم بأن جعله أباً لجمهور من الأمم ، كما كان ابراهيم يتضرع الي الله أن يبارك في النسل وبارك يعقوب ولدي يوسف : أفرايم ومنسي ، كما أن نمو الجنس البشري كان علامة علي بركة الله وعلامة غضب منه علي أية أمة أن يرفع من بنيها كل مسرة ويبطل صوت الطرب وصوت الفرح صوت العريس وصوت العروس (سفر التكوين ١٥ : ٣، ٤٨ : ٢٥ وأرميا ١٦ : ٩).

يقول المعارضون ان البتولية بالمفهوم الرهباني هي ضد البركة الالهية

وتعمير الكون بل هي ضد العقل السليم ، والانسان الذي ميزه الله بالمعرفة والادراك والفحص والتأمل والتفكير والتدبير يستطيع في سهولة أن يقرر أن الكائن البشري الذي جبله الله من تراب قد أعطي ما لسائر المخلوقات الحية من المطالب الجنسية وأن كل نظام آخر يصطدم بهذه الاحتياجات الطبيعية لا يمكن قبوله.

ولذا يقول المعارضون أن ما ينادي به البعض اليوم بالتوسع في الرهبنة وبأن يترك الانسان زوجته وأسرته وأولاده هو في الواقع يناقض الوصية الخامسة باكرام الوالدين إذ لم يطلب السيد المسيح له المجد من الناس أن يتركوا آبائهم وأمهاتهم ومقتنياتهم ووظائفهم ومهنهم ليذهبوا الي الصحاري للرهبنة وإلا وجب أن تكون الرهبنة سراً مقدساً بدلاً من سر الزواج.

كيف يظل الراهب فقيراً بعد أن يخرج الي العالم للخدمة والكرازة ؟؟

ثانياً : الأساس الثاني من أسس الرهبنة المسيحية حين ظهرت في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع هو : الفقر الاختياري كمدخل للتجرد من الخطايا بكل أنواعها.

يقول بولس الرسول «فضة أو ذهب أو لباس أحد لم أشته . أنتم تعلمون أن حاجاتي وحاجات الذين معي خدمتها هاتان اليدان. في كل شئ أريتكم أنه هكذا ينبغي أنكم تتعبون وتعضدون الضعفاء متذكرين كلمات الرب يسوع أنه قال : «مغبوط هو العطاء أكثر من الأخذ»

يقول المعارضون أن الكثيرين قد درجوا علي التغني بفضائل وكرامات الرهبان والراهبات حتي أنه صار التعبير الدراج علي ألسنة وعاظ كثيرين حين يكلمون الجماهير في عظاتهم عن القداسة والفضيلة عبارة «كان يوجد راهب قديس» وكأن القداسة صارت حكراً علي الرهبان والفضيلة وقفاً علي الراهبات !!!

ولعل ذلك يرجع الي ما إمتلأت به بعض كتب التراث من موضوعات تؤخذ كقضايا مسلم بها فقد آثر بعض الكتاب أن يُظهروا الاستثناءات في حياة الرهبان بصورة بطولية مضخمة مثلما دونوه عن بيصاريون الراهب من أنه ظل ٤٠ يوماً واقفاً منتصباً وسط الأشواك بغير طعام ولا شراب أو عن راهب آخر تعري من ثيابه تاركاً جسده للدغات البعوض وأنه صام أسبوعاً بغير طعام ولا شراب لقتله بعوضة !! وغير ذلك من صور الجهاد الروحي مع النفس ومعروف أن شعبنا المصري أو القبطي يجنح الي العاطفية في التفكير فأوصل جميع رهباننا الي مصاف القديسين والشهداء ووضعوا لهم سيراً صدقها البسطاء وصار كل الأغنياء والفقراء علي حد سواء ينذرون للأديرة والرهبان ويعطونهم بسخاء من البكور وكذا العشور والنذور والتقدمات والتبرعات بما يفيض عن حاجة هؤلاء مما جعل البعض يتهافتون علي الرهبنة والالتحاق بالأديرة لاسيما وانها صارت المنبع الوحيد لتخريج الأساقفة والرئاسات في زمن زادت فيه مشكلة البطالة حدة حتي للحاصلين علي أعلي المؤهلات.

وحتي وقت قريب طالما حُبست الأوقاف علي الأديرة فكانت سبيلاً لإكتناز الرؤساء مما يتنافي ومبدأ الفقر الاختياري الذي تقوم عليه الرهبنة وكلنا نذكر ألوف الأفدنة من أجود الأطيان التي كانت بحوزة أديرتنا القبطية وظلت تحبس خيراتها علي أفراد معدودين من المتسلطين عليها وطالما ناشدتهم الجهات المسئولة توزيعها علي فقراء الأقباط أو تعميم خيراتها علي المحتاجين من العلمانيين لكنهم صموا آذانهم حتي يئسوا من الاستجابة لهم فقامت السلطات بمصادرتها لصالح جماهير المحرومين من المواطنين البؤساء ، وما نشاهده في هذا العصر من قلايات الخمس نجوم العامرة بكل وسائل الراحة والترفيه من ثلاجات وبوتاجازات وكاسيتات مما يتنافي تماماً ومبدأ الفقر الاختياري والتجرد والزهد الذي تقوم عليه الرهبنة المسيحية.

★ ★ ★ لقد صارت الأديرة مأوي لكثيرين ممن يسعون وراء الكرامات والحياة الهنيئة بالملذات ومطمعا للوصول الي الكهنوت بكل الرتب والدرجات

وهي آفة تسللت الي كنيستنا في غفلة من الزمان بعد أن خلطت بين نظامي الرهبنة والكهنوت ، وغدت الرهبنة وسيلة للرئاسة والسلطان علي مر الدهور والأزمان.

★★★ لقد صارت الأموال والاوقاف المحبوسة علي الأديرة واساءة إستخدامها من جانب بعض الرؤساء والمشرفين علي الأديرة آفة من أفات هذا الزمن الردئ حتي صارت العبارة المشهورة «أن الوقف هو وقف حال الرهبان» ويقصدون بها أن هذه الاوقاف وما تدره من ريع قد عطل الحركة الرهبانية النسكية التي تقوم علي الفقر الاختياري والتجرد التام من كل رغبة في القنية وحب تملك الأشياء والأموال وقد تزايد غني الأديرة وتنامت ثرواتها بعد أن راح كثيرون يتغنون أمام بسطاء شعبنا بفضائل وكرامات ساكني الصحاري من الرهبان والراهبات فصدقهم الاغنياء والفقراء حتي صاروا ينذرون لها الأموال ويغدقون عليها المنح والعطايا والهبات بسخاء بل أن كثيرين كانوا يتنازلون عن كل ما يملكون للأديرة ولم تدخر النساء حتي حليهم بل أن بعضهن كن ينذرن للرهبنة الأجنة في الأرحام، ولعل هذا الغني الفاحش للأديرة وجمع المال قد أصبح هدفاً للكثيرين من الرهبان فطعنوا أنفسهم وكنيستهم بأوجاع كثيرة لا سيما من خرج منهم من الأديرة للخدمة بين المدنيين خاصة في بلاد المهجر.

أما من بقي داخل أديرتهم فقد صاروا يتمتعون بخيرات أوقافها مما يتنافي مع مبدأ العمل الاجباري لكل راهب كجزء أساسي في حياته علي غرار ما أظهره الملاك للقديس أنطونيوس مؤسس الرهبنة وبذلك تفشت البطالة بينهم التي نعرف أضرارها جيداً مما أضعف الروح النسكية اذ مالوا الي راحة الجسد فانطفأت فيهم حرارة الروح.

والعجيب ان بعض الرهبان راحوا ينشغلون بأنواع كثيرة من الأنشطة كالصناعة والزراعة والتجارة فبعد أن هربوا من العالم وارتباكاته ليتفرغوا للعشرة مع الله عادوا فأربكوا أنفسهم من جديد بأنواع من الاهتمامات

المختلفة مما يعد إنحداراً رديئاً ونكسة محزنة عن الطريق السوي للرهبنة السليمة والأصيلة.

ثالثاً : الطاعة : وفي القوانين الرهبانية تفصيل دقيق لكيفية ممارسة هذا المبدأ الثالث من المبادئ التي تقوم عليها الرهبنة المسيحية : فلا يستطيع راهب أن يتحرك بدون إذن رئيسه سواء أكان للمشي خارج الدير أو داخله ، ولا أن ينقل شيئاً من مكانه بدون إذنه ، لا أن يقوم بعمل مهما كان ضئيلاً ، ولا حتي أن يغادر قلايته (صومعته) اي أي مكان في الدير إلا بعد الرجوع اليه وليس مسموحاً لراهب أن يتفوه بكلمة ، ولا حتي أن يقضي حاجته الضرورية بغير إستئذانه وقد كان من القوانين الرادعة للخارجين علي أنظمتهم أو المستهترين بها حتي في أتفه الأخطاء عقوبات قاسية تتدرج من اللوم الي التوبيخ العلني والحرمان من الطعام والعقاب البدني والجلد بالسياط والحبس داخل الصوامع للمتذمرين من الرؤساء والحرمان والطرد لمن لا تكفيه مثل هذه العقوبات .... وإن كانت الطاعة واجبة في كل مجتمع لحفظ النظام وتسيير دفة الأمور ، لكن أن تصل الطاعة الي الغاء الكيان الأنساني واهدار الأدمية فهو الأمر الذي يحتاج الي مراجعة وتصحيح.

★★★ إن التحكم في النفس البشرية التي خلقها الله علي صورته ومثاله هو أمر يتنافي وأبسط مبادئ الدين وقواعد العقل السليم وهو الأمر الذي قاست منه الكنيسة ولازالت حين تحكمت فيها مثل هذه العقوبات في سياستها ، الأمر الذي تمخضت عنه ديكتاتورية بغيضة في الغرب وثورة هادرة قادها مارتن لوثر وأولرخ زونجلي وجون كالفن الذين قادوا ثوراتهم ضد صكوك الغفران ومحاكم التفتيش في العصور الوسطي وما تلاها من انقسامات مريرة شطرت الكنيسة وبددت سلامها ، وهو أيضاً ما تعاني منه الكنيسة في كل مكان وزمان حين يطالب رؤساؤها الرهبان شعوب كنائسهم بالطاعة العمياء في كل ترتيب كنسي وشعبي وما خلافات المجالس الملية مع البطاركة ببعيدة عن الأذهان وما أفرزت من عثرات لجماهير المؤمنين من كل الطبقات.

رابعاً : العزلة : وقد كانت عزلة الراهب أو توحده في بداية ظهور الرهبنة التي ما لبثت أن صارت جماعات رهبانية أو علي سبيل المجتمعات النسكية فأساس فكرة العزلة هو محاربة الخطية بالبعد عن الناس في البراري والقفار والحقيقة أنه اذا أراد انسان أن يحارب عدواً وجب عليه أن يهاجمه في عقر داره وأنه لا يستطيع أن يغلبه إلا إذا ضربه في قلب عرشه ومركز سلطانه أما الهروب الي الصحاري والجبال بحجة محاربة الرذيلة المتحصنة داخل النفس فهو يشبه الي حد كبير محاربة عدو في غير ميدان القتال ، فماذا يمنع المرء من محاربة الخطية في المدن والقري والمعترك الحقيقي للحياة ؟؟؟ إن كانت الرهبنة تقوم اساساً علي العزلة عن ضجيج العالم فقد صار القول المعروف عن الرهبنة «اذا خرج السمك من الماء يموت فكذلك اذا خرج الراهب من البرية او من ديره فإن خوف الله يموت في قلبه»، فإذا كان هذا هو المبدأ فلماذا يخرج الراهب الي العالم للخدمة والكرازة من ديره لسنوات طوال بل ويُرسل للخدمة في بلاد المهجر حيث المدنية المتحررة من كل القيود ؟؟؟

هذا هو السؤال الصريح الذي يطرحه المعارضون ويحتاج الي جواب صحيح !!!

فكيف نفض الاشتباك بين كل من الرهبنة كنظام نسكي تعبدي خاص والكهنوت كنظام رعوي شعبي خالص ؟!

إختيار الرهبان رؤساء للكهنة استثناء صار قاعدة ... متي يتم تصحيحها ؟

روي تاريخ الكنيسة ان البابا أثنا سيوس الرسولي في زيارة له لأحد الأديرة الباخومية أراد أن يرسم قسيساً من رهبانه إذ كان الكهنة الذين يقيمون الصلوات في الأديرة من قداسات وصلوات المرضي وغيرها من الطقوس ممن يستدعونهم من المدن والقري المجاورة لكن أنبا باخوم رفض بإصرار رسامة أي من رهبانه قساً ، وكان يحذرهم من مثل هذه الرسامات ، كما كان أنبا انطونيوس الذي كان أباً روحياً للبابا أثناسيوس غير حائز

★ ان ارتباط الرهبنة بالكهنوت كنظامين مختلفين تماماً صار وبالاً علي الكنيسة كلها (كما قال الباحث اللاهوتي المدقق القمص عبد المسيح المسعودي الكبير) الذي قرر أن «الأديرة كانت في سالف الأيام مشهورة بثلاث فضائل هي : العلم، والعفة، والزهد في المال، فصارت اليوم موصوفة بالجهل ، والخطية والطمع، [اشار الي ذلك أنبا باسيليوس مطران أبو تيج الاسبق في كتيبه «الصيحة التمهيدية لايقاظ الكنيسة القبطية الارثوذكسية»- ١٩٢٠ - ص ٥].

★★★ لهذا يقول المعارضون أنه في صدد هذا الخلط بين نظامي الرهبنة والكهنوت فان العقل يرشدنا كما ان التجارب تعلمنا أن الكاهن أياً كانت رتبته (قساً . قمصاً . خوري أبسكوبس . أسقفاً . مطراناً . بطريركاً . بابا) يجب أن يكون ملماً بشئون رعيته ، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يتوافر هذا الشرط في راهب قضي عمره بين الصخور والاكام الصماء في دير بعيد أو مغارة نائية متوحداً لا يخرج منها إلا نادراً ، كما أنه من غير المعقول أن تكون معاشرته للوحوش الضارية في الصحاري تساعده علي دراسته لأمور المجتمع الذي يؤتمن علي رعايته ويطلب منه ارشاده وأن يسود عليه ويسوس أفراده بعد ان فقد في خلوته إنس المعاشرة وبشاشة الوجه واجتماعية الحياة العادية ، أو كيف يستطيع ربان سفينة أن يقودها بغير خبرة تواكب احتياجات القيادة التي يتسلم زمامها في وسط أمواج متلاطمة وعواصف عاتيه وأنواء هائلة ؟؟!!

ولا يصلح الانسان الذي ألف حياة الراحة وهدوء البال للعمل والجد والنشاط والتجوال والترحال؟ وهل يستطيع الانسان الذي لم يعاشر إلا عدداً قليلاً من البشر يشبهونه في بيئة انغلاقية أن يكون ليناً رحوماً كريماً في المواقف التي تستلزم منه هذه العواطف؟!

إن فاقد الشئ لا يعطيه وهؤلاء الذين لم يألفوا الحياة الاجتماعية العادية يستحيل عليهم أن يسوسوا مجتمعاً صار غريباً علي طبيعتهم.

★★★ كما يقول المعارضون لاختيار الأساقفة من الرهبان **إن حياة العناد وقهر الذات التي يمارسها الراهب مع نفسه حين ينخرط في سلك الرهبنة يستمر ملازماً له** وكم قاست الكنيسة ولازالت من جراء هذا العناد المقيت فالصفات الواجب توافرها فيمن يتبوأ منصباً رئاسياً أو رعوياً لا يمكن أن تكتسب بين يوم وليلة أو تلهم إلهاماً إذ لابد أن يتمرس عليها طوال حياته.

★★★ كذلك يقول المعارضون أنه بالأمس كانت تخضع الكنيسة لسلطان الرهبان البسطاء أما اليوم فان مناصب الرئاسة تستوجب فيمن يقبلها ان يكون مختبراً عالماً تقياً تقوم سلطته علي الاقتناع بأن رابح النفوس حكيم وليس بالكبرياء أو الاستعلاء.

★★★ ويضيف المعارضون أيضاً أن **رؤساء الكنيسة كانوا يختارون قبل ظهور الرهبنة من العلمانيين (المدنيين) بل ومن المتزوجين (غير البتوليين)** تطبيقاً لما ورد في الكتاب مقدس بحتمية أن يكون الاسقف متزوجا (رسالة بولس الرسول الاولي الي تلميذه تيموثيئوس ٣ : ١) وأن يهتم بأهل بيته جيداً لأنه إن لم يكن يعرف أن يدبر بيته فكيف يعرف أن يعتني بكنيسة الله ؟؟ (٣ : ٢ و ٥) وانه يجب ان يبقي مع زوجته التي تزوج بها قبل تكريسه للخدمة ، وكذلك إذا خصي نفسه لكي لا يعاشرها وأعتبر زواجه منها نجاسة أو أمتنع عن الانجاب منها صار محروماً [قوانين الرسل - الكتاب الاول - القوانين ١٣ و ٢٢ و ٤٦ وقوانين مجمع ليبرس سنة ٣٠٥ : القانون ٣٣ وقوانين مجمع لنكور - القانون ١٤].

وان كل من يفتخر ببتوليته علي المتزوجين يطرد من وظيفته [قوانين مجمع غنغرا : القانون ١٠] أما مجمع نيقيه المسكوني (العالمي) الاول سنة ٣٢٥ فقد عرضت عليه مسألة زواج رجال الاكليروس علي اختلاف درجاتهم فقد كاد ان يقع في الخطأ لولا أن تداركته العناية الآلهية بقيام أنبا بفنوتيوس (أحد أساقفة الصعيد) بايضاح أخطار البتولية الاجبارية

فرفضها المجمع واكتفي بمنع زواج الكاهن المترمل بغير أن يصدر بذلك قانونا.

★★★ وقد ظل إختيار الأساقفة من المتزوجين سارياً حتي القرن العاشر حيث أختير البابا ميخائيل (البطريرك ٦١) متزوجاً إذ كانت البتولية والزواج متساويين كما أختير البابا يوحنا السادس (البابا ٧٤) (١١٨٩ - ١٢١٦) وكان مترملاً قبل إختياره للكرسي البطريركي [«وطني» ١٩٧٨/١٠/١٠ - ص ٢].

لهذا كله يؤكد المعارضون لاختيار الأساقفة من بين الرهبان ان الخلط بين نظامي الكهنوت والرهبنة كان سبباً من أسباب تدهورهما معا - الأمر الذي تعاني منه الكنيسة وسوف تظل تعاني منه لأجيال عديدة حتي يتم الفصل بينهما تماماً وتعود الرهبنة نظاماً نسكياً تعبدياً خالصاً ويعود الكهنوت نظاماً شعبياً رعوياً.

★★★ وان كان التعمير المعماري مطلوباً للأديرة التي طالتها يد التخريب ابان عصور الاضطهاد الغاشم أو الهجمات البربرية الطاغية باعتبار أن الأديرة هي في الاصل مساكن الله مع قديسيه الذين يعتبرون خط الدفاع الاول عن الكنيسة ، فان التعمير الحقيقي والأهم لما حدث علي مر العصور من خلط خطير بين الكهنوت والرهبنة فأفسدهما معا **فان خروج الرهبان من أديرتهم للخدمة في كنائس العالم بقدر ما هو ممنوع طبقا لقوانين الرهبنة الأصيلة فهو تحطيم مرعب لركن من أركانها ونكثاً لعهد الراهب مع ربه !!**

وقد سبق أن أصدر البابا كيرلس الرابع (أبو الاصلاح) منشوراً يحظر فيه علي الرهبان مغادرة أديرتهم أو إقامتهم في المدن أو تعيينهم قسوساً بأية كنيسة خارج أديرتهم أو أخذ إعترافات العلمانيين من الرجال أو النساء أو مناولتهم أو زيارتهم في منازلهم أو المبيت لديهم لما في ذلك من إفساد للنظام الرهباني ، ويكون غالباً ما لم يكن قد اختلط بالناس عنصراً أساسياً فيها بدون خبرة كافية بحياة العلمانيين وقضايا المجتمع الذي يعيشون فيه

فيتطرفون في أحكامهم مع الكهنة والشعب فتحدث الانقسامات والمنازعات ويكون سببا في إعثارهم وفي بنيان نفوسهم ، وهذا التعمير البشري للرهبنة يحتاج الي قديسين يجاهدون ويتوحدون لا نراهم بل نري ثمار توبتهم تبني كل كنيسة ، وهؤلاء يحتاجون الي شيوخ حكماء يقيمون في الأديرة وآباء قادرين علي التسليم الصحيح [«الرهبنة» - القمص يوسف اسعد - ١٩٨٠ - ص ١٥١].

هذا كله يحتاج الي وقفة لتصحيح المسار كما يقول أصحاب هذا الرأي من المعارضين.

كيف تعود الرهبنة الي طبيعتها النسكية ؟؟

إن رواد الرهبنة الأول : بولا وأنطونيوس وباخوميوس وشنوده لم يحصلوا علي أية رتبة كهنوتية بل رفضوها بإصرار واع رغم كل الضغوط عليهم لقبولها ، ولم يكن هذا الرفض لمجرد الإتضاع وشعورهم بعدم الاستحقاق ، ولكن بالدرجة الاولي لامتلائهم من روح الإفراز والإستنارة التي أرشدتهم الي أن **خروجهم من العالم لا يمكن أن يكون له عودة اليه بعد أن ماتوا عن شهواتهم فيه إذ أن قبولهم للوظائف الرعوية أو الكهنوتية وانفتاحهم عليها سوف يقودهم حتماً الي عدة مشغوليات جديدة تعوق تمتعهم بالوحدة مع الله** ، لا سيما وأن منشأ الرهبنة كان منشأ شعبياً بعيداً عن الاكليروس ، ومطلباً شخصياً بعيداً عن كل رغبة قيادية ، وطريقاً طاهراً للعبادة النقية الخالصة لله المنزهة عن كل هدف أرضي ، فقد بدأت حركة عالمانية (مدنية) لا دخل للكنيسة فيها، ولم يكن الرهبان سوي جمهرة من المدنيين الأتقياء الباحثين عن خلاص نفوسهم بغير سعي للحصول علي أية رتبه كهنوتية قد تشعل في القلب الطمع في أية صورة ، وتقضي علي السلام الذي ترفرف حمائمه علي الدير وعلي من فيه ممن وضعوا أنفسهم بعيدين باستمرار عن العالم ورئاساته ولا تستهويهم الخدمة بين الناس مهما كانت الالحاحات عالمين يوم أن إختاروا الرهبنة طريقاً أن الحروب الروحية ضدهم سوف تكون بحب الخدمة وهو إلحاح في اللاشعور للهروب من الواقع، وهو

ما إنقلب الي نقيضه في الوقت الحاضر بعد أن صارت الرهبنة هي المدخل الرسمي والوحيد لتبوأ مراكز التدبير الكنسي القيادي ، وقد حدث أن ترك القمص ميخائيل رئيس دير أنبا بولا عام ١٨٧٥ ديره ودينه لعدم إختياره بطريركاً واغتصب أوقاف الدير كلها [مجلة «الرسالة» التي تصدرها جمعية الدراسات القبطية بنيو چيرسي بأمريكا - مايو ١٩٩٣ - ص١] هذا كله يقودنا بالضرورة الي القول بغير خوف أو خجل إنه صار حتمياً الرجوع بالرهبنة الي طبيعتها العالمانية (المدنية) الاصيلة البعيدة عن كل الرتب الاكليروسية (الكهنوتية) ، والفصل تماماً بين النظامين ليعود لهما نقاؤهما بغير إختلاط ولا امتزاج ولا تغيير ...

★★★ كذلك فان الأمر يقتضي عدم رسامة الرهبان في أية درجة كهنوتية تزيد علي رتبة الشماسية إلا في حدود احتياجات كل دير للممارسة الفعلية للطقوس الكنسية داخله والخاصة برهبانه.

★★★ كذلك عدم السماح لأي راهب من الحائزين حالياً علي رتبة القسيسية أو الأسقفية بأخذ اعترافات المدنيين مهما تكن المبررات ، أو ان يقتصر أخذ اعترافات الرجال فقط علي الكهنة الشيوخ منهم المشهود لهم ممن في داخل الدير بطهارة السيرة والسريرة بدون ضغط أو اكراه من أي نوع في إختيار الراهب منهم لأب إعترافه وعدم تحديده برئيس الدير أو غيره.

★★★ الي جانب ضرورة تصفية الأوضاع الحالية الناجمة عن خدمة الرهبان خارج أديرتهم أو في كنائس الايبارشيات المختلفة في مصر وبلاد المهجر واستبدالهم بكهنة متزوجين.

* * * واستكمالاً لتصفية الاوضاع الحالية الناجمة عن خطأ أو خطية أو إن شئت القول «جريمة» الخلط بين نظامي الرهبنة والكهنوت فإنه **يلزم إنهاء التمييز الواضح في معاملة الرؤساء الدينيين بين الكهنة الرهبان والكهنة المتزوجين وتفضيل هؤلاء علي أولئك في أمور شتي** بعد أن أصبح الكهنوت تابعاً لرئاسات رهبانية الأصل وما نتج عن هذا الخلط في المعاملة

تشجعها الكنائس والجمعيات لأغراض مختلفة ، كما استعدت لها الأديرة بوسائل مختلفة كإعداد أماكن انتظار السيارات القادمة بمشتركيها وكذا بمكتبات عامرة بكل احتياجاتهم من مطبوعات وتسجيلات صوتية ومرئية وهدايا متنوعة من كل صنف وهو تطور طبيعي فرضته مجريات الامور مغلفاً بتبريرات قد تبدو منطقية من الناحية الروحية، كذلك تجند الأديرة عدداً من الرهبان بكل دير لخدمة الزائرين الامر الذي أدخل هؤلاء في حروب روحية ونفسية **نتيجة لعدم التزام كثير من القادمين بسلوكيات العفة والوقار اللازمين وسقوط الحواجز بين ساكني الاديرة وزائريها** وبعد أن تزايد عدد الراغبين والراغبات في الاعتراف بأسرارهم علي أيدي الكهنة الرهبان ، كما صارت الأديرة بديلاً للصلاة بكنائس المدن والقري عند عدد كبير من المترددين عليها و أصبحت العلاقات بين العلمانيين والرهبان هي علاقة إجتماعية واهتزت الي حد كبير الاحساسات النموذجية بالوقار والتكريم نحو هؤلاء الذين أفقدتهم هذه الزيارات لذة خلوتهم الروحية وفقرهم الاختياري وعزلتهم الطوعية.

ان السعي لتصويب المسار أو علي الاقل مراجعته وتقييمه لتقويمه هو أمر لا غبار عليه ولا يتناقض مع التقدير الكامل والواعي لأمجاد الماضي واحتياجات الحاضر وتطلعات المستقبل.

★ واذكر في هذا المجال حواراً دار منذ أكثر من ٤٠ سنة علي صفحات جريدة «مصر» اليومية التي كانت تصدر للتعبير عن الكنيسة القبطية طوال ٧٠ سنة متواصلة (والتي تشرفت بالعمل سكرتيراً لتحريرها) حواراً دار علي صفحاتها بين المرحومين القمص أرسا نيوس زكي والدكتور رمسيس جرجس عضو المجمع اللغوي ونجل المفكر المستنير جرجس فيلوثاوس عوض حول موضوع ضرورة زواج الاساقفة، حيث نادي اولهما ببقاء الحال علي ما هو عليه من رسامة الاساقفة من الرهبان بينما عارض ثانيهما هذا الإرث التقليدي لمخالفته لنصوص صريحة في الكتاب المقدس الذي يوجب ضرورة اختيار الأساقفة والمطارنة والبطاركة من المدنيين المتزوجين ، وعدم قصر مناصبهم علي الرهبان والسماح للمتبتلين من غير الرهبان بتولي هذه

المناصب وتنقية التوجه الرهباني من التطلعات للمناصب الكهنوتية والعودة بالنظامين الي مسارهما الطبيعي والصحيح.

لا يقصد المعارضون بهذا مجرد العودة الي ماضي مجيد تغيرت ظروفه، ولا يستوعب الحاضر بمستجداته وما يتطلبه المستقبل بتطلعاته واحتياجاته ، فما تعانيه كنيستنا في حاضرها من تقوقع قاصر عن مجاراة الزمن بخبراته وتعيش الواقع الراهن بمقوماته وتقديم الكثير للمستقبل وضروراته فلا تعيش في انعزالية تقوقعت عند اعتاب قرون مضت ومخلفات بالية ورواسب خاطئة أورثتها الأيام لأجيالنا المعاصرة في معايير متداخلة وتسللت الي حياتنا في غفلة من الزمان حتي كادت تفقدنا أبديتنا التي نركض مسرعين نحوها ونسعي في كدٍ للوصول اليها.

★★★ الرهبان السابقون .. لماذا لا يتزوجون؟

ويحدث كثيراً أن تقبل الأديرة بعد فترات اختبار متفاوتة من يرغب في الانتظام في الانتظام في هذا السلك، لكن ما يلبث أن يكتشف عدم إمكانية مواصلة السير علي هذا الدرب أو يلقي في طريقه ما يضطره إلي مغادرة ديره فيقتنع بأنه أخطأ طريقه فيسرع إلي العودة إلي حياته العادية، وتصبح الفترة التي قضاها بين صفوف الرهبنة مجرد ذكري لها انطباعاتها التي تختلف من شخص لاخر حسبما مرت به من أحداث!

وحين يعود إلي حياته المدنية ويسعي للتمتع ببركات سر الزواج المقدس يلقي كل رفض واستنكار كما لو كان قد ارتكب جريمة أو اقترف وزرا لا يقل عن الزندقة أو الهرطقة، وإن وجد الزوجة المناسبة لا يجد من رجال الكنيسة من يقبل القيام بمراسم زواجه، **والويل لمن يجرؤ من القساوسة علي تزويجه** إذ تلاحقه اللعنات من الرئاسات والتحقيقات والمحاكمات وقرارات الإيقاف وشتي أنواع الحرمانات كشريك في جريمة اقترفها الراهب السابق وهو ما يسمي «بكسر النذر» الذي سبق أن قطعه علي نفسه حين ارتضي الرهبنة نمطا لحياته !

وأمامي قائمة بأسماء عشرات من الرهبان الذين غادروا أديرتهم في الفترة الأخيرة بما يمثل ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ الكنيسة القبطية ولأسباب عديدة لا داعي لذكرها منعاً للحرج ، وحين أعيتهم الحيل في الحصول علي تصاريح زواج سلكوا واحداً من طرق ثلاث : تغيير الملة والطائفة أو تغيير الديانة أو ارتكاب الخطيئة وعند كل منهم مبرراته أمام الله والناس والضمير !!

أليس من الأفضل النظر إلي هؤلاء الرهبان السابقين نظرة أبوية وواقعية أفضل من إجبارهم علي اللجوء الي طرق ملتوية لا ترضيها ضمائرهم ؟

إن كسر النذر خطيئة ككل الخطايا التي يغفرها الله تعالي **ودور الكنيسة هو العلاج لا الإعدام والأخذ بيد الخاطئ للنهوض من كبوته وليس قطعه من جماعة المؤمنين أو تكفيره**، والزواج يقينا علاج لمن لا يحتمل البتولية وخير للمرء أن يسعي لخلاص نفسه، فإن كان قد سبق له ان اختار الرهبنة طريقاً للوصول إلي الأبدية الصالحة والحياة الأفضل لكنه لم يحتمل البقاء بين صفوفها .. فمما لا شك فيه أن العودة إلي الحياة الطبيعية أفضل من المكابرة والسلوك غير السوي الذي يأباه صاحب الضمير الحي.

إن التصريح للرهبان السابقين بالزواج الشرعي القبطي الأرثوذكسي أمر يتحتم تيسيره وليس وضع العراقيل أمامه إن كنا نسعي لخلاص النفوس حقاً.

[نشرت هذه المقالة بجريدة «مصر» - العدد ٨٨ - ١٦/١٠/١٩٩٤ - ص٤].

★★★ الرهبان المعتزلون والرهبان العائدون

في كتابه «البرهان المحسوس ضد الرهبنة وترمل القسوس» الذي صدر عام ١٩١٩ قال القس متي عبد المسيح البراموسي وكيل شريعة الأقباط الارثوذكس بوادي حلفا بالسودان أن أكثر من تركوا الرهبنة في عهد البابا كيرلس الخامس وحتي تاريخ صدور الكتاب المذكور قد بلغ ١١٥ راهبا وأن

أهم أسباب اعتزالهم الرهبنة هي : عدم قدرتهم علي حمل نيرها الثقيل ، ومعارضتهم لما وقع عليهم من ظلم رؤسائهم ورغبتهم في العودة الي حياتهم المدنية للزواج أو لغيره من الاعذار.

وفي التصريح الذي أدلي به البابا شنوده لجريدة «وطني» والمنشور بعددها الصادر في ١٨/١٢/١٩٩٤(ص ٥) قال : «أن للرهبنة تقاليدها وضوابطها وأنه ينبغي علي الراهب أن يلتزم بها، أما من يخرج عليها ويعتزل الرهبنة ثم يحاول العودة اليها فانه يخشي من عودته علي الرهبان الآخرين الذين نحرص علي أن تمثل أمامهم القدوة الحسنة في الالتزام بالتقاليد .. والضوابط»..

وقد جاء بمنشورات المعارضين بالجبهات المختلفة في مصر وبلاد المهجر أن عدداً من الرهبان والراهبات قد تركوا الأديرة بعد ما تعرضوا له من مواقف وبصور متنوعة وأن بعض هؤلاء قد تزوجوا..

★ والأسئلة المحيرة التي يرددها الكثيرون الان هي :

- ما هي الاسباب الخفية لاعتزال هذه الاعداد المتزايدة للرهبنة وعودتهم لاستئناف مسيرة حياتهم المدنية خارج الأديرة ؟

- ولماذا نسمح باخراجهم من أديرتهم للاستعانة بهم في الخدمة الكنسية مع سابق علمنا بما فيها من تيارات وأنواء تعصف بعفتهم وتلوث نزاهة أيديهم وطهارة عيونهم وحواسهم ؟؟

- لماذا نستعين بهم في الخدمة بكنائس المدن والقري وبلاد المهجر في أجواء معثرة لهم، ثم نتركهم لسنوات طوال خارج أديرتهم مما ينسيهم حياتهم الرهبانية ، ولا نصدر قراراً ملزماً بعودتهم جميعاً الي قلاليهم (صوامعهم) لممارسة حياتهم النسكية وعباداتهم حفظاً لبتوليتهم؟

ثم ... لماذا نكيل بأكثر من مكيال : فنرفض عودة بعض من إعتزلوا رهبنتهم الي أديرتهم بعد أن رأوا ان الظروف التي تركوا من أجلها

صوامعهم قد انتهت بينما نسمح لغيرهم بالعودة الي حياتهم الرهبانية بعد أن خلعوا ملابسهم وحلقوا لحاهم بل وتمت رسامتهم أساقفة ،وأسندت اليهم أخطر المسئوليات وتبوأوا مواقع التدبير الكنسي علي أعلي المستويات؟

أسئلة كثيرة تحتاج الي صدق وصراحة في الاجابات ،،،

[نشرت هذه المقالة بجريدة «النيل» - العدد ٧٠ - ١٩٩٥/١/٢٥- ص ٢ وبجريدة «الحقيقة» - العدد ٣٤٥ - ١٩٩٥/١/٢٨، وبجريدة «الخضر» - العدد ٤٠ - ١٩٩٥/١/٢٩- ص ٧]

(ثالثاً) من أساقفة و مطارنة الايبارشيات :

وفي تطور تاريخي ثالث ظهر رأي ينادي بأنه ليس في تاريخ الكنيسة ولا عقيدتها ولا طقوسها ولا قوانينها ما يمنع من اختيار البطاركة من أساقفة ومطارنة الايبارشيات الذين سبق رسامتهم لاقاليم الكرازة وأنه **خير للكرسي البابوي أن يختار له من سبق أن عرفه الشعب عمن لم يعرفه من العلمانيين والرهبان علي ضوء ما ظهر من خبراتهم في ايبارشياتهم وما إكتسبوه من مهارة في القيادة.**

ويقول أصحاب هذا الرأي أن ذلك كان سارياً حتي عهد البابا خائيل الاول (البابا ٤٦) الذي ساير الكنيسة الأنطاكية السريانية الأرثوذكسية في اختيار البطاركة من الرهبان ، وقد أنتخب علي هذا الأساس البابا مينا (البابا ٤٧) الذي جاء بعده وصارت قاعدة مستقرة وقد أختير أيضاً من بين مطارنة وأساقفة الايبارشيات ثلاثة في القرن العشرين هم : يؤانس التاسع عشر الذي كان مطراناً للبحيرة (دمنهور) وصار البابا ١١٣ (في الفترة من ١٩٢٨/٦/١٨ الي ١٩٤٢/٦/٢١) والبابا مكاريوس الثالث الذي كان مطراناً لأسيوط وصار البابا ١١٤ (في الفترة من ١٩٤٤/٢/٨ الي ١٩٤٥/٨/٣١) والبابا يوساب الثاني الذي كان مطراناً لجرجا (محافظة سوهاج) وصار البابا١١٥(في الفترة من١٩٤٦/٥/١٤الي١٩٥٦/١١/١٣).

★★★ **ولكن هذا المبدأ هوجم بشدة من المعترضين** الذين بنوا معارضتهم علي ما يلي :

١) إن كانت حجة المنادين بهذا الرأي هو خبرة سابقة اكتسبها أثناء ولايته في إيبارشيته ، فهو أمر يصعب قبوله من الناحية الروحية فالروح القدس الذي حل عليه حين أختير أسقفاً هو نفسه الذي يحل علي العلماني أو الراهب إذا ما اختير للكرسي البطريركي ثم فلا يمتاز هذا عن ذاك في هذا المضمار ، بل أن هذا التبرير يعني أن الرعاية لا تقوم علي أساس النعمة المعطاة من الروح القدس بل علي أساس المهارة الادارية أو الحكمة البشرية ، وهو الأمر المرفوض تماماً من وجهة النظر الروحية المسيحية والكتابية.

٢) أن ترشيح أساقفة ومطارنة الايبارشيات للكرسي البطريركي يجعل المرشح هدفاً للقذف العلني من فوق المنابر وفي النشرات الاعلامية والدعائية في الحملة الانتخابية علي سبيل المنافسة من المرشحين بعضهم البعض وغالباً ما تكون سبباً في الخصومات لا بدافع المصلحة العامة بل الخاصة لكل من المرشحين ومؤيديهم وخصومهم ، الأمر الذي ينبغي أن ينأي به كل محب لكنيسته حفظاً لكرامة الكهنوت.

٣) ما يحدث من نقد لبعض المرشحين ضد البعض الآخر أمام مؤيديهم يتنافي ومبادئ المحبة المسيحية ويؤدي الي إنقسام الشعب لشيع وأحزاب كل منها يؤيد مرشح بذاته ضد الأخرين.

٤) ما نشاهده من أساليب غير كنسية في استجداء أصوات الناخبين لعمل دعايات مكشوفة مقابل أجور مادية أو وعود مغرضة أو لتأييد مفاهيم معينة تخدم المرشحين وأنصارهم أمور كلها لا يقبلها الضمير الحر.

٥) انقسام مجمع المطارنة والاساقفة بتأييد مرشح دون آخر يعرض الكنيسة لهزات هي في غني عنها ، كما أنه يجعل من بعضهم للبعض الآخر عدواً أو غريماً.

٦) المطران أو الأسقف الذي يترك إيبارشيته سعياً وراء المنصب البطريركي هو أسقف يبرهن علي عدم صلاحيته لتخليه عن شعبه وتركه له وإحتقاره للعطية التي منحها له الله فهو ليس براع صالح اذ لم يكن أمينا في القليل الذي هو شعب ايبارشيته فكيف يؤتمن علي الكثير الذي هو شعب الكرازة كلها ؟؟ وكيف يطلب من الله والناس استبدال هذه الخدمة وهذه العطية بخدمة أخري ، وعطية مغايرة ؟؟

٧) ولما كانت قوانين الكنيسة المستقرة منذ تأسيسها تعتبر علاقة الخادم بخدمته علي أي مستوي (شماس - قس - أسقف) أشبه بعلاقة الزوج بزوجته التي لا تنفصم عراها الا بالموت ، كما تعتبر الكنيسة بعد وفاة البابا مترملة ويعتبر أفراد شعبها يتامي ، وكما أنه لا يجوز للزوج المسيحي أن يطلق زوجته ، وأن من يطلق زوجته ويتزوج بغيرها يعتبر زانياً كذلك فأن **المطران أو الأسقف لا يحل له أن يترك إيبارشيته التي رسم لها ويسعي وراء المنصب البطريركي بل يعتبر مقطوعاً** طبقاً لنص القانون رقم ١٣ من قوانين الرسل الذي ينص علي أنه «أيما أسقف ترك كرسيه وعمله وايبارشيته تدبير شعبه ومضي الي غير بلده حتي ولو كان محتاجاً أو مضطراً أو مضروراً فلينف ويلقي من رتبته إلا أن يسأل من الأساقفة من يقيم عندهم لحال ما ولما يكون فيه منفعة أهل بلده ويطلبون اليه مقامه عندهم الي أن تنقضي حوائجه» وهو ما ينص عليه أيضاً كل من القوانين رقم ١٥ من قوانين مجمع نيقية المسكوني الاول (سنة ٣٢٥) ورقم ١ من قوانين مجمع أنطاكية ورقمي ١ و ٣ من قوانين مجمع سرديكيا (سنة ٣٤٧) وقرار البابا خائيل الاول (البابا ٤٦) (٧٤٤ - ٧٦٨) وقرار مجمع المطارنة والأساقفة عام ١٨٦٥ بعد نياحة البابا ديمتريوس (البابا ١١١) فكل هذه القوانين تمنع انتقال الأسقف أو المطران من إيبارشيته الي غيرها طوال حياته.

٨) فتح باب الترشيح أمام مطارنة وأساقفة الايبارشيات للكرسي البطريركي قد يكون سبباً في أكتناز الأموال وعدم القيام بالمشروعات الاصلاحية

والرعوية ترقباً لليوم الذي يخلو فيه المنصب البطريركي لانفاق هذه الأموال علي الحملة الانتخابية والترشيحات المرتقبة.

٩) ونظراً لأن البابا البطريرك ليس رئيساً إدارياً للكنيسة بدرجة رئيس أساقفة بل هو أسقف بين إخوته الأساقفة ومتقدم بين متساوين في الرتبة، كما أن السلطة العليا في الكنيسة ليست له بل لمجمع المطارنة والأساقفة فان قوانين الكنيسة المستقرة تحرم علي أسقف الاسكندرية أن ينتقل الي كرسي آخر ، كما أن انتقاله الي الكرسي البطريركي لا يعتبر ترقية له لذا يبقي كرسي أسقفية الاسكندرية شاغراً طوال حياته وان كان من الممكن أن يكون في الاسكندرية وكيلاً للبطريرك أو نائباً بابوياً بدرجة أسقف مساوياً لوكيل بطريركية القاهرة ولكل من وكيلي البطريركية في القاهرة والاسكندرية حق عضوية مجمع المطارنة والأساقفة وإن كان البعض قد طالب في وقت سابق أن يكون لكل من القاهرة والاسكندرية أسقفاً عاماً أو أكثر لإحكام الرعاية فيهما ومعاونة أسقفهما الأصيل (البابا) في خدمتهما تحت اشرافه وقيادته بعد أن ثبت فشل إنابة أحد أساقفة الايبارشيات في رعاية الاسكندرية الي جانب ايبارشيته **وهذا الرأي أيضاً يلقي معارضة من كثيرين.**

١٠) وعلي نفس الأساس حين يختار مطران أو أسقف ايبارشية أخري غير الاسكندرية للكرسي البابوي تظل ايبارشيته بغير أسقف حتي وفاته فترتبك أمور الرعاية فيها مثلما حدث بعد أن اختير أنبا يؤانس مطران البحيرة والمنوفية سنة ١٩٢٨ وأنبا مكاريوس مطران أسيوط عام ١٩٤٤ وأنبا يوساب مطران جرجا عام ١٩٤٦ لمنصب البابا فقد عانت هذه الايبارشيات الكثير من المتاعب وسببت ندماً شديداً لكل من هؤلاء البطاركة الثلاثة وأدخلت الكنيسة كلها في تجارب مريرة لمدة ثلاثين سنة تقريباً (من عام ١٩٢٨ حتي عام ١٩٥٩).

١١) **كذلك تمنع قوانين الكنيسة وضع اليد للدرجة الكهنوتية الواحدة مرتين ،** لذا صار من غير المقبول ترشيح مطران أو أسقف أية ايبارشية للكرسي

البطريركي إذ أن درجة الأسقف أو المطران ودرجة البابا البطريرك هي درجة كهنوتية واحدة.

١٢) ان المطران أو الأسقف في ايبارشيته لا يختلف عن البطريرك في شئ ويمكن لكل أسقف أو مطران أن يمضي في رعاية شعب ايبارشيته دون أن يتأثر بشخص البطريرك اذ أن سلطاته علي شعبه كاملة وقد حفظها له القانون الكنسي ولكن نسيان هذه الحقيقة والنظر الي البطريرك كرئيس ذي سلطان مطلق علي الكنيسة وعلي اخوته الأساقفة جعل المطارنة والأساقفة ينسون مراكزهم الرسولية ويندفعون سعياً وراء المنصب مكرسين كل وقتهم في الاهتمام به والأولي أن ينصرفوا الي ايبارشياتهم لرعايتها نهاراً وليلاً باحثين عن كل مؤمنيها معالجين كل مشكلة تنشب في كل قرية ومدينة وبيت فيها.

١٣) إن **رسامة مطران أو أسقف أية ايبارشية بطريركاً وأسقفاً لمدينة الاسكندرية هي تكرار لبدعة ميليتوس** أسقف ليكوبوليس «أسيوط» في أوائل القرن الرابع والتي شجبها مجمع نيقية المسكوني الاول ، الامر الذي تستنكره الكنيسة وتعتبره بدعة شريرة يجب مقاومتها.

كيف يجمع القبطي بين زوجتين ؟

في الكتاب الرابع من «قصة الكنيسة القبطية» قالت المؤرخة الراحلة الأستاذة ايريس حبيب المصري : «إن جميع الباباوات السابقين وعلي مدي ١٧٣٤ سنة كانوا يستعينون بالرهبان كمساعدين لهم دون ترقيتهم الي رتبة «الأسقفية» وقد ظل ١٠٧ بطاركة يسيرون علي هذا النظام حتي قام البابا مرقس الثامن عام ١٨٠٢ برسامة مساعده الراهب «أسقفا» وإنه لما كانت كنيستنا القبطية لا تؤمن بعصمة أحد فان شعبنا يقرر أن هذا البطريرك قد أخطأ بذلك وأنه **إن كنا لا نستطيع إصلاح أخطاء الماضي فانه من الواجب أن نذكرها لنتجنب تكرار وقوعنا فيها**.

ولما كان البابا هو أسقف مدينتا القاهرة والاسكندرية بحسب التقليد الراسخ منذ تأسيس الكنيسة فإن رسامة أسقف مساعد له في أي من هاتين

المدينتين يعتبر خروجاً علي هذا التقليد ذلك لأنه يتعارض تماماً والقوانين الآتية :

(١) القانون رقم ١٤ من قوانين الرسل ونصه كالآتي : «ليس مسموحاً لأسقف أو مطران أن يترك ايبارشيته لغيرها ، ولا أن يجمع بين ايبارشيتين لأنه زوج لايبارشيته وأب لشعبها فكما تحرم كنيستنا العريقة علي المدني أن يترك زوجته أو أن يجمع بين أمرأتين فهكذا تحرم علي الأسقف أو المطران ان يجمع بين ايبارشيتين أو أن يترك كرسيه الاسقفي ليعتلي العرش البابوي».

(٢) القانون رقم ١٥ من قوانين مجمع نيقية المسكوني (العالمي) ونصه كالآتي : «إنه بسبب ما ينشأ من الخلاف والتشويش البالغين قد استحسنا منع العادة التي شاعت في بعض الأماكن المخالفة للقانون الرسولي فلا يسمح بعد الآن لأسقف أو قس أو شماس أن ينتقل من مدينة إلي أخري وإذا أصر علي المخالفة فكل ما يقوم به يعد لغوا باطلاً وأما هو فيجب أن يعود الي الكنيسة التي اختير لخدمتها اسقفا كان أو قساً» وقد رأي القديس غريغوريوس الكبير في تعليق له علي هذا القانون أن **«الايبارشية هي عروس الأسقف فاذا هجرها وانتقل إلي ايبارشية أخري كان عمله طلاقاً غير جائز شرعاً».**

(٣) القانون رقم ٢١ من قوانين مجمع انطاكية ونصه كالآتي : «لا يجوز لاسقف أن ينتقل من إيبارشيته إلي أخري أو أن يدخل معتديا برضاه أو بإرغام الشعب أو بالزام من الأساقفة بل يجب أن يبقي في كنيسته التي دعاه الله إلي رعايتها أولاً ولا يجوز أن ينتقل منها تقيداً بما سبق وضعه من شرائع».

(٤) القانون رقم ١ من قوانين مجمع سرديقية ونصه كالآتي : «إن هذا الشر الممتد والفساد الخبيث يجب أن يقلع من جذوره فلا يسمح بعد الآن لأسقف أن ينتقل من مدينة صغيرة الي مدينة كبيرة لأن الغاية في هذه المحاولة ظاهرة ، فإننا لم نسمع قط بأن الغاية من الانتقال من مدينة

كبيرة إلي مدينة أصغر، ولا يخفي أن أمثال هؤلاء تدفعهم شهوة طمع جامحة وهم لا يخدمون إلا طموحهم الي سلطة أعظم فان مثل هذا الذنب العظيم يجب أن يعاقب بشدة والذي نراه أن هذا الصنف لا يجوز قبولهم».

لقد انتشرت في السنوات الأخيرة عدة مخالفات منها :

(١) **رسامة أساقفة عموميين بلا إيبارشيات** وما تصحبه هذه الرسامات من تحميل لميزانية البطريركية من مرتبات ومخصصات لهم بلا مبرر وتأجيج نار الغيرة بين بقية الرهبان الذين لا يرسمون أساقفة رغم أقدميتهم في الرهبنة أو كبرهم في السن.

(٢) **رئاسة بعض هؤلاء الاساقفة العموميين لعدة كنائس في حي واحد أو احياء متفرقة** من مدينتي القاهرة والاسكندرية وما نجم عن ذلك من مشكلات وكسر لقوانين سبق أن ذكرنا بعضها.

(٣) **انتداب عدد من أساقفة الايبارشيات لرئاسة مجالس بعض كنائس القاهرة أو الاسكندرية** وما ترتب عليه من تداخل في الاختصاصات وتضارب في التوجيهات ، وإهمال كل منهم في الرعاية الواجبة لايبارشياتهم التي رسموا عليها أساقفة وقد آن الأوان لتصحيح هذه الأوضاع والا فلتسمح الكنيسة لبنيها من المدنيين بالجمع بين أكثر من زوجة في وقت واحد وتبيح لهم الطلاق.

[نشرت هذه المقالة بجريدة «مصر»-العدد٨٦ -٣/١٠/١٩٩٤ - ص ٤].

وكيف نجمع الزوجة بين أكثر من رجل ؟؟

«الأسقف هو زوج لايبارشيته (منطقة الرعوية) ورب لشعبها».

هذا هو ما نصت عليه قوانين الكنيسة القبطية الارثوذكسية ومن بينها القانون ١٤ من قوانين الرسل .. لذلك لا يجوز رسامة أكثر من أسقف للايبارشية الواحدة ، ولا أن يقتطع جزء منها ليرسم عليه أسقف آخر او

يناط لغيره رعايته ، ولا أن يشارك أسقف زميله في رعاية جزء من شعبها طوال حياة اسقفها الأصيل.

لكن الواقع الحالي يؤكد عدم احترام هذه القوانين في السنوات الأخيرة مما ترتب عليه أخطر الآثار :

١- **فقد تم اقتطاع منطقة كبيرة من احدي الإيبارشيات** التي يرعاه مطرانها المرسوم لها منذ عام ١٩٦٠ ورسم عليها اسقف أخر مما تسبب في أزمة كبيرة وقطيعة دامت لعدة سنوات ،ولازال توتر العلاقات حتي الأن.

ثم تكررت نفس المخالفة في نفس الايبارشية برسامة احد الرهبان اسقفا مساعدا لنفس المطران مما تسبب في أزمة أكبر إذ تمت الرسامة الأخيرة بغير طلب من شعبها ولا موافقته ، وقد انتهى الأمر بمغادرة هذا الأسقف المساعد للايبارشية وعودته إلي القاهرة وحين حاول الإلتحاق بايبارشية أخرى رفضته فاستقر به المقام فى احدى ضواحى القاهرة « أسقفا عاما » مما نتج عنه مخالفة ثالثة باعتبار هذه الضاحية جزء من ايبارشية البابا البطريرك وهى المخالفة التى أشرنا اليها من قبل » تحت عنوان « كيف يجمع القبطي بين زوجتين ؟ .

٢- **تكررت نفس المخالفة برسامة أساقفة عموميين أو مساعدين لأساقفتها ومطارنتها وقد انتهت جميعها بفشل نظام الأساقفة العموميين** الذي ابتكره البابا مرقس الثامن عام ١٨٠٢ وكان موضع نقد شديد من الباحثين و**فشل هذا النظام المبتكر ومثيله نظام الأساقفة المساعدين والخوري أبسكوبسين** الذي لم تعرفه كنيستنا الوطنية علي مدار تاريخها.

٣- وفي ايبارشية القاهرة تم تكليف أساقفة ايبارشيات أخري وأساقفة عموميين بالاشراف علي بعض مناطقها ، أو رئاسة مجالس بعض كنائسها بما يشبهه البعض بجمع الزوجة لأكثر من زوج ولا يجدي

التبرير الساذج لمثل هذه المخالفات بأنها لاحكام الرعاية لهذه المناطق أو تلك الكنائس ، إذ أن أبناء هذه الايبارشيات الذين يشعرون بأنه قد صار لهم اثنان من الأباء يرفضون هذا «الحرام» **وخير للكنيسة ان تفكر في اقرار اعتزال الرؤساء في حياتهم علي النحو الذي سبق أن أقرته الكنيسة القبطية الكاثوليكية في مصر حين قبلت استقالة البطريرك السابق** الكاردينال اسطفانوس الأول واختيار خلفه البطريرك استفانوس الثاني (الحالي) مع الاحتفاظ للبطريرك المستقيل بمكانته وتقديره لسابق خدمته.

٤- **وما حدث في القاهرة تكرر في الاسكندرية تارة بتعيين نائب باباوي للمدينة بدلا من وكيل عام البطريركية من الأساقفة العموميين وتارة أخري من أساقفة الايبارشيات الأخري** مما يشكل نفس المخالفة بل ومخالفة أخري هي مخالفة الجمع بين زوجتين .

[نشرت هذه المقالة بجريدة «النيل» -العدد٦٩ -١٩٩٥/١/١١- ص ٢].

أوضاع خاطئة يجب تصحيحها

تناست الكنيسة في السنوات الاخيرة العديد من نصوص الكتب المقدسة والقوانين المستقرة مما ترتب عليه أخطر الاثار التي تعاني منها اليوم الكثير:

(١) فظاهرة رسامة اسقف عام (بلا ايبارشية) التي ابتكرها البابا مرقس الثامن ١٨٠٢ وكحالة فردية شاذة - وبعد ان اندثرت او كادت ظهرت من جديد منذ سنوات اذ تمت رسامة عدد كبير تحت مسميات مختلفة : اسقف عام واسقف مساعد وخوري ابسكوبس وقد تم تكليف بعضهم بالاشراف علي مجموعة كنائس بمنطقة واحدة في ايبارشية واحدة وقد ترتب عليه تحميل كنائس هذه المناطق بنفقات كثيرة لاعداد مقر هذا الاسقف كبدت الكنائس التابعة له مبالغ طائلة من ايراداتها المحددة لتغطية السكرتيرية الخاصة وسائق سيارة والطباخ وغيرها من

مظاهر البذخ الاستفزازي الذي لم يكن له مبرر علي الاطلاق مما كاد يعجز ميزانيات الكنائس عن تدبير مرتبات العاملين بها .

(٢) كذلك يعتبر تكليف اسقف عام برعاية منطقة لازال اسقفها حيا كسرا صريحا لنص القانون ٨ من قوانين مجمع نيقيه العالمي والذي ينص علي عدم اقامة أسقفين في مدينة واحدة.

(٣) وتعظم المخالفة حين يكون هذا الأسقف قد رسم اسقفا مساعدا لايبارشية بغير موافقة من شعبها ولا طلبه مما نتج عنه جمعه لرعاية إيبارشيتين وهو بمثابة زواجه بامرأتين الأمر الذي سبق نقده ، كما ان في ذلك ما فيه من اهمال في رعاية ايبارشيته الأصلية.

(٥) والامر كذلك حين يرأس المجلس الاكليريكي للمحاكمات الكنسية أو الاحوال الشخصية.

(٦) وتتفاقم المخالفة حين يكلف اسقف عام او اسقف ايبارشية معينة برئاسة مجلس كنيسة أو عدداً من الكنائس بالقاهرة فأهمل في رعاية ايبارشيته.

(٧) لقد كان مقبولا - والي حد ما - رسامة أسقف عام للتربية الكنسية ، وأخر للبحث العلمي وثالث للخدمات العامة والاجتماعية ورابع للشباب أما أن يتزايد عدد الأساقفة العموميين بالشكل الحالي فهو أمر لا يستند الي نص كتابي ولا قانوني لا سيما إذا كانوا من صغار السن الذي لا يتجاوز سن بعضهم عند رسامته الثلاثين مما تسبب في الكثير من العثرات والمشكلات هذا من ناحية، ومن ناحية أخري : كان من الضروري أن تخصص لهم مرتباتهم من الميزانية المتضخمة بالأرصدة للبطريركية بدلاً من تحميل الكنائس المختلفة بأعبائهم.

[نشرت هذه المقالة بجريدة «الحقيقة» -العدد ٣٤٣ - ١٩٩٥/١/١٤ ص٢].

(رابعاً) : من الأساقفة العامين :

الاسقف العام هو أسقف بلا ابيارشية ولا كرسي ولا حدود جغرافية لخدمته لكنه يعمل في ابيارشية البابا ويعاون في اختصاصاته ، كما أن ليس له كهنة يعتبرونه رئيساً لهم ، والأسقف العام هو أسقف بلا أسقفية كوزير الدولة الذي بلا وزارة. ويعتبر انيانوس أول بطريرك بعد مرقس الرسول هو اول اسقف عام رسمه أثناء حياته وبقي معه معاونا له حتي استشهاده.

وان كان اختيار البطريرك من بين مطارنة وأساقفة الابيارشيات قد وجد من يؤيده ومن يعارضه علي نحو ما أسلفنا فان اختياره من بين الاساقفة العموميين قد دار أيضاً حوله جدل شديد بل هناك من أنكر قانونيته :

(١) فالذين ينادون به يستندون الي الحجج الاتية :

أ- ما ورد في تاريخ الكنيسة من وقائع وملابسات رسامة كل من :

★ البابا بطرس الجاولي (١٠٩) الذي ترهبن بدير أنبا أنطونيوس واستدعاه البابا مرقس الثامن ورسمه قساً ثم قمصاً باسم مرقوريوس ثم مطراناً عاماً علي أثيوبيا باسم أنبا ثيؤفيلس لكنه ظل ستة أشهر مقيماً مع البطريرك بالقاهرة حتي تنيح في ١٨٠٩/١٢/٢١ فرسم بالاجماع بطريركا بعد ثلاث أيام في ١٨٠٩/١٢/٢٤ باسم البابا بطرس السابع وجلس علي الكرسي ٤٢ سنة.

★ البابا كيرلس الرابع «أبو الاصلاح» (١١٠) الذي كان اسمه القس داود الأنطوني يرشح للبطريركية ثلاث مرات ، وقد زكاه في المرة الأولي ٩ أساقفة ، وفي المرة الثانية ١٣ أسقفاً ثم رسم مطراناً عاماً في ١٨٥٣/٤/١٧ وبعد سنة وشهرين رسم بطريركا.

غير أن هناك من يفسر ذلك بأن الكنيسة كانت تمر في هذه الفترة بظروف خاصة اذ أن القنصل الانجليزي رأي أن الفتنة كادت تعم فحذر

الخديوي عباس من سوء العاقبة وكان الخلاف قد ظل قائماً عشرة أشهر وانتهي بتوسط بطريرك الأرمن بتعيين القس داود مطراناً عاماً علي مصر ثم بطريركاً إذا اتضح أنه لائق بالمنصب البطريركي فسمح الخديوي بذلك وتعقب الاحباش القس داود ليغتالوه فوجدوه قد اختفي ولكن الكلمة قد اتحدت علي رسامته مطراناً فرسم في اليوم التالي ودعي باسم كيرلس عام ١٨٥٢ وطلبوا من قنصل الانجليز إعانتهم علي ذلك فما زال يتوسط لدي عباس باشا حتي أخذ موافقته فرسم بطريركاً باسم كيرلس الرابع ولذلك فان ظروف رسامته كانت غير عادية فرسم مطراناً تحت الاختبار ليكون بطريركاً وقد رسم فعلا بعد وفاة سلفه البابا بطرس الثامن وأنه لم يحدث أن تحول الي اسقف صاحب كرسي بعد أن كان اسقفاً عاماً . اذ أنها فكرة لم يلجأ اليها أحد من قبل حتي يمكن تعيين أساقفة الايبارشيات منهم دون الرجوع الي الشعب، وذلك بالمخالفة للمبادئ الارثوذكسية التي تعطي للشعب الحق في اختيار راعيه [مجلة «الناقوس»- نوفمبر ١٩٩٠- ص ٣ و ٤].

ب- ولما كان من غير الجائز أن توضع اليد علي المرشح للكرسي البطريركي من الاساقفة العموميين مرتين للدرجة الكهنوتية الواحدة ولما كانت درجة الاسقفية هي نفسها درجة البطريركية حسبما سبق أن أوضحنا طبقاً للقانون الكنسي فأن نفس ما يتبع معه كما حدث مع كل من البابوات يؤانس التاسع عشر (١٢) ومكاريوس الثالث (١١٣) ويوساب الثاني (١١٥) الذين كانوا مطارنة ايبارشيات قبل اختيارهم بطاركة ووضع اليد في هذه الحالة ليس معناه نوال الروح القدس مرة أخري بعد أن سبق وناله كل منهم في طقس رسامته الاولي أسقفاً وهو لم يفارقه طوال مدة أسقفيته ، بل أنه يأخذ منه نعمة جديدة للرعاية مثلما يأخذه الاسقف حين يرقي الي رتبة المطرانية والقس حين يرقي الي رتبة القمصية.

ج- أن هذا المبدأ مأخوذ به في الكنيسة الانطاكية السريانية الارثوذكسية الشقيقة وقد طبق عند رسامة البطريرك اسحاق الانطاكي.

(٢) الا أن المعارضون لهذا الرأي يردون علي ما سبق بما يلي :

أ- ثبت قطعياً من الوثائق التاريخية أن البابا كيرلس الرابع أبو الاصلاح لم يكن قد رسم مطراناً عاماً قبل رسامته بطريركاً بل كان راهباً باسم القس داود الأنطوني إذ أنه غير مسموح أن يرقي الكاهن الراهب مطراناً بواسطة الاساقفة في الفترة الواقعة بين وفاة البطريرك. ورسامة خلف له طبقاً لما تقضي به قوانين الكنيسة (الوثيقة رقم ٢٦٨٧ بالمتحف القبطي).

ب- ما ورد في طقس رسامة البطاركة من صلوات توضح أن هذه الدرجة لا يرسم فيها الا القسوس العابدين الوقورين وليس من بينها طقس رسامة الاسقف أو المطران بطريركاً.

ج- أن ما يحتج به البعض من أن هذا المبدأ مأخوذ به في الكنيسة الانطاكية السريانية وما ورد بتاريخها عن اختيار المطران العام اسحاق الانطاكي بطريركاً لا يعتد به في كنيستنا القبطية الارثوذكسية لا سيما ما نتج عن هذه الرسامة من أحداث خطيرة ترتب عليها وبسببها اغتيال مطرانين هناك وكان حافزاً لأن يعلن البابا القبطي الارثوذكسي خائيل (٤٦) رفضه القاطع لهذه الرسامة بعد أن تشاور مع المطارنة والأساقفة المصريين وظل غير راض عنه حتي وفاة هذا البطريرك الانطاكي المغتصب للكرسي البطريركي بغير استحقاق بعد ثلاثة أيام من اغتصابه له.

د- وما يقال عن عدم جواز وضع اليد مرتين علي الشخص الواحد للرتبة الواحدة يستوجب القطع علي واضعي اليد والموضوعة عليه ، مما ينبغي معه قفل هذا الباب الذي يهدد سلام الكنيسة ويسبب لها الانقسام وبسببه يحل الخصام.

القسم الثاني

من يختار البابا البطريرك ؟؟

البابا البطريرك هو أسقف مدينة الاسكندرية ، وكبير الأساقفة ، والأسقف الأكبر أو الأول أو المتقدم ، ويعتبر بابا الاسكندرية الأول بين أساقفة متساوين من الوجهة الإدارية ، والرئيس المتقدم علي إخوته الأساقفة لكنه من **الوجهة الكهنوتية لا يزيد عن كونه أسقفاً** ، وكان يقيم بالاسكندرية حيث بشر مرقص الرسول فدعي المنصب «بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية».

ثم نقل الي القاهرة في عهد البابا خرستوذولوس (ومعني اسمه عبد المسيح) (وهو البابا ٦٦) (١٠٤٦ - ١٠٧٧) وظل اللقب عالقاً بالمنصب ، وإن كان في بعض العصور يعين نائب للبطريرك في الاسكندرية عرف بلقب (وكيل الكرازة المرقسية) لينوب عن البطريرك في مدينة الاسكندرية فقط ، وقد ظل هذا اللقب حتي عهد البابا ١١١ (ديمتريوس الثاني) «١٨٦٢ - ١٨٧٠» وقد اختفي هذا اللقب لسنوات طوال. حتي أعيد في السنوات الأخيرة ، وسمي بـ «النائب البابوي» وكان يعين من الأساقفة العامين تارة، وتارة أخري من أساقفة الإيبارشيات المقربين للبطريرك الذي يسند إليهم هذا المنصب بالاضافة الي منصبه كأسقف لإيبارشيته الخاصة.

واختيار البطريرك وتعيينه نائباً له في الاسكندرية كان حقاً أصيلاً للشعب وليس للمطارنة والأساقفة الذين لم يكن لهم إلا إعتماد هذا الإختيار بوضع اليد الذي يتلوه فوراً إستصدار قرار من الحاكم للدولة (مرسوماً ملكياً أو قراراً جمهورياً) لإقرار هذا الاختيار وقد وضع مرقس الرسول هذا الأساس للإختيار إذ رسم للاسكندرية أسقفاً في حياته هو حنانيا (إنيانوس) ومعه ١٢ قساً ، وأمرهم أنه عند وفاته عليهم أن يختاروا واحداً منهم لوضع اليد عليه ومباركته وإقامته بطريركاً ، ثم يختارون رجلاً فاضلاً (عالماً) ليحل محله في رتبة القسيسية بدلاً منه ليبقي العدد ١٢ بصفة دائمة.

وظل القسوس يرسمون بطاركة حتي إنعقاد مجمع نيقية المسكوني الأول سنة ٣٢٥ الذي قيل عنه أنه رأي ألا يختار البطريرك من القسوس بل من الأساقفة (كتاب «حياة بعد موت» (٧) - من بوارق الاصلاح - جرجس فيلوثاؤس عوض - ص ١٠ و ١١).

ورغم تغيير الفئة التي يختار منها البابا البطريرك، إلا أن القسوس ظلوا يشتركون مع الأساقفة في وضع اليد علي من يختارونه، ثم ما لبث أن أنحصر وضع اليد في الأساقفة بأن منعوا القسوس من وضع أياديهم معهم ، وإن كان حق الإختيار قد ظل للقسوس كأفراد من الشعب ، ولم يعد يتدخل الأساقفة في هذا الاختيار إلا بصفتهم الشخصية أيضاً كأنهم من أفراد الشعب ، وقالوا أنهم استمدوا ذلك من قوانين الرسل التي حددت أن تكون الرسامة بواسطة أسقفين أو ثلاثة تنفيذاً للأمر الالهي الوارد في الكتاب المقدس أنه «إذا إتفق إثنان منكم علي الأرض في أي شيئ يطلبانه فانه يكون لهما من قبل أبي الذي في السموات»، «ولأنه إذا إجتمع إثنان أو ثلاثة باسمي فهناك أكون في وسطهم» (متي ١٨ : ٩١ و ٢٠) وأنه تقوم كل كلمة علي فم شاهدين أو ثلاثة » (متي ١٨ : ١٦) **رغم أن النص الكتابي لم يحدد أن يكون هذين الاثنين أو هؤلاء الثلاثة من الأساقفة أو غيرهم !!!**

وفي القرن الثالث تمكن البابا باروكلاس (البطريرك الثالث عشر : ٢٣١ - ٢٤٦) من رسامة ٢٠ أسقفاً لبلاد مصر وأفريقيا والشرق ، وصار هو المتقدم عليهم ، وأطلق عليه لقب «البابا» قبل أن يطلق علي غيره من أصحاب الكراسي الرسولية الأخري (أورشليم ، أنطاكية ، روما ، القسطنطينية) ، كما أطلق عليه لقب «رئيس أساقفة الاسكندرية وجميع توابعها من أقاليم الكرازة المرقسية داخل بلاد مصر وخارجها »إذ لم يعد لقب« بابا اسكندرية» محصوراً في المفهوم الضيق القديم كأسقف لمدينة الاسكندرية كمدينة بذاتها كطنطا وبنها وأسيوط وسوهاج بل صار بالمفهوم الكنسي العام هي الكنيسة القبطية في الكرازة المرقسية كلها ، ولذا **جاز له أن يعين للاسكندرية أسقفاً خاصاً بها** لا سيما بعد أن انتقل مقر الكرسي الي الفسطاط ثم الي القاهرة.

لذا فقد اختص شعب الاسكندرية وكهنتها باختيار البطاركة قروناً عديدة حتي البطريرك اندرنيقوس (البابا ٣٧) في القرن الحادي عشر ، **ثم اشترك شعب وأراخنة وكهنة العاصمة الجديدة (القاهرة) في اختيار البطاركة** لا سيما الذي نقلوا أنشطتهم المالية والتجارية والصناعية والوظيفية اليها ، **وفي مرحلة تالية صار إختيار البطاركة بالتناوب بين الاسكندريين والقاهريين** حتي عهد البابا خريسطو دولوس (البابا ٦٦) السالف الاشارة اليه **ثم انفرد القاهريون بالاختيار** بعد نياحة البابا اثناسيوس الثاني بن كليل البابا ٧٦ .. (١٢٥٠ - ١٢٦١) فتم اختيار البابا ٧٧ (البابا غبريال الثالث) والبابا ٧٨ (يؤانس السابع) بمعرفة أراخنة القاهرة [أنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي - «وطني» - ص ٢ - ١٩٧٥/٩/٢١، كامل صالح نخلة - رسالة نهضة الكنائس» - سبتمبر ١٩٤٢ - ص ٢٣٦ - ٢٥٢].

من له حق اختيار البطريرك والاساقفة ؟؟ وكيف ؟؟

يقول الكتاب المقدس أنه «يجب أن يكون الاسقف بلا لوم بعل امرأة واحدة صاحياً محتشماً مضيفاً للغرباء صالحاً للتعليم غير مدمن للخمر ولا ضراب ولا طامع بالربح القبيح بل حليماً غير مخاصم ولا محب للمال يدبر بيته حسناً له أولاد في الخضوع بكل وقار وأنه إن كان أحد لا يعرف أن يدبر بيته فكيف يعتني بكنيسة الله ، غير حديث الايمان لئلا يتصلف فيسقط في دينونة ابليس ويجب أن تكون له أيضاً شهادة حَسنة من الذين هم من خارج لئلا يسقط في تعيير وفخ الشيطان» (١ تي ٣ : ١ - ٧)، كما أوجب «أن يكون كوكيل لله غير معجب بنفسه ملازماً للكلمة الصادقة التي بحسب التعليم لكي يكون قادراً أن يعظ بالتعليم الصحيح ويوبخ المنافقين» (تي ١ : ٧ - ٩) **ولا شك أن التثبت من توافر هذه الشروط في شخص المرشح لتولي كرسي الأسقفية يتم بالرجوع الي الشعب الذي يقام عليه الراعي** ، وهذا هو ما أكده القديس كبريانوس والقديس ثيؤفيلس السكندري وغيرهما من قديسي الكنيسة الذين أمروا بأن يتحقق قبل الرسامة عما اذا كان الشعب

يرضي باختياره عن المرشح ولقد كان هذا الرضا يتم بهتاف الشعب وادرجت عبارة: «أكسيوس» (أي مستحق) مرات كثيرة خلال صلوات الرسامة ، بل أن أهمية رأي الشعب في الاختيار قد بلغت الحد أن يقرر فيه مجمع غرناطة (عام ٣٠٦) ألا يرسم شخص من خارج البلدة التي تم فيها حتي يكون معروفاً للجميع معرفة جيدة ، وهو ما قرره أيضا مجمع هيبو.

★ **لذلك فان الرسامة التي تتم بدون رأي الشعب أو علي خلافه تكون باطلة بطلانا** مطلقا فرسامة رجل الدين شماسا كان أو قساً أو أسقفاً أو بطريركا ليست مجرد طقس يؤديه رجال الاكليروس بل هي مشاركة بين أبناء الايبارشية والأساقفة ، **وجزاء الرسامة التي تتم بوضع يد رجال الدين خالية من رضا الشعب وموافقته التامة هو البطلان المطلق.**

★ كذلك أوجبت قوانين الكنيسة فيمن يرشح للأسقفية أن يتم اختياره في درجات الكهنوت المختلفة ابتداء من رتبة الاناغنوستيس (القارئ) حتي رتب القس والأسقف والمرجع في تقدير نتيجة هذا الاختيار هو الشعب أيضاً فافراد الشعب هم الذين اختبروا المرشح لكل رتبة وتأكدوا من أحقيته لها وامكانه القيام بواجباتها وهم الذين يزكونه في كل مرة يرقي فيها من درجة لاخري.

وفي قوانين ابن العسال أن **اقامة البابا البطريرك فرض علي المؤمنين بالاجماع أي علي كل الشعب** أو بتعبير أدق من يستطيع من الشعب أن يحسن التعبير والاختيار والمفاضلة بين الاشخاص وانتقاء الأصلح منهم للقيام بالخدمة المرشح لها وتسمي هذه المجموعة «**بأهل الاختيار**» ويلزمهم بالقيام بهذه المهمة الخطيرة فان تقاعسوا أو أخطأوا لزمهم الاثم ، اذ أن الوظيفة الكهنوتية بكل درجاتها مرتبطة ارتباطا عضوياً بجماعة معينة من البشر تخدم حاجاتها الروحية فكما أن رأس الجسم الانساني أو عينه أو يده لا يمكن تصور أي منها منفصلة عن الجسد ككيان عضوي هكذا الكنيسة ولذلك فانه لا يمكن تصور الدرجة أو الوظيفة منفصلة عن مجموعة من البشر الذين تخدمهم **فليس للدرجة الكهنوتية وجود مستقل في ذاته فالاسقف أو**

المطران أو البطريرك بدون ايبارشية هو وضع مستحيل قانونا (الأمر الذي ينبني عليه نبذ فكرة «الأسقف العام» وبدعة الكاهن العام التي ظهرت أخيراً).

وتؤكد قوانين الكنيسة أن إدارة شئون الكنيسة لا يتم برأي منفرد ، بل أن السلطة العليا في الكنيسة هي سلطة جماعية ويقوم بها جميع المطارنة والأساقفة وجميع فئات الاكليروس من الكهنة والقيادات الشعبية الجماهيرية غير الكهنوتية المعروفين بعبارة الأراخنة «انطلاقا من مفهوم الكنيسة كجماعة مؤمنين» ويشهد التاريخ أن الصفي بن العسال (الذي لم يكن كاهناً ولا شماساً) قد حضر المجمع الذي عقده البابا كيرلس الثالث (ابن لقلق) البابا الخامس والسبعين يوم ١٢٣٨/٩/١٣م وأجبروه علي الخضوع لرأيهم وألزموه بوضع حد لتعدياته الصارخة علي القوانين الكنسية فعبر هذا المجمع العظيم علي حيوية الأساقفة ويقظة العلمانيين من الشعب اذ هبوا في وجه هذا البطريرك وأرغموه علي عقد هذا المجمع المشترك من الاكليروس والمدنيين فاذعن لمشورتهم وكان من بين القوانين التي أصدرها هذا المجمع قانون «عدم اقامة اسقف إلا من رضي به الشعب» [«مجلة» مدارس الاحد» السنة ٢ - العدد ٩ - مقالة للدكتور وهيب عطا الله (أنبا غريغوريوس)]

فالأصل في اختيار البابا أو الأسقف هو رأي الشعب الذي يتعين إحترامه قبل أي شخص أخر ولم يقتصر احترام المبادئ الديمقراطية في الكنيسة القبطية علي أن تسجل في نصوص القوانين الكنسية بل كانت ممارسات فعلية قامت بها الجماهير الشعبية علي مدي القرون الماضية وكثيراً ما ورد في سير الباباوات أن إقامة كل منهم كانت بعد اجتماع الشعب الارثوذكسي والتشاور فيما بينهم واتفاق رأيهم إلا أن هذا المبدأ كثيراً ما كان يمتحن امتحاناً عسيراً سواء بمحاولة فرض شخص بذاته بواسطة سلطات خارجية كالحاكم الذي تؤيده الكنائس الأخري أو بسبب عدم اتفاق رأي الجماهير علي شخص المرشح حتي ولو أدي الرفض الشعبي الي حمامات دم لفرض الدخيل أو بقاء الكرسي شاغراً لسنوات

طوال أو الي رفض الاعتراف بشرعية رسامة شخص تم تعيينه علي خلاف ارادة الجماهير.

ولقد صاغ القانون الكنسي مبدأ إرادة الشعب بناءاً متكاملاً واستخلص منه نتائج منطقية حددت معالمه وجعلت له كيانا واضحاً من أهمها :

أ- ارتباط الأسقف بالجمهور الذي اختاره ارتباطاً كاملاً لافكاك فيه اذ لا يستطيع أن يمارس سلطاته خارج ابيارشيه وجري التقليد علي أنه لا يجوز للأسقف أن يحمل عصا الرعاية - رمز وظيفته - خارج حدود ابيارشيته إحتراما لارادة الجماعة التي انتخبت أسقفها ولا رادة الجماعة الأخري التي لم تشترك في إنتخابه.

ب- عدم جواز نقل أسقف من ابيارشيته ليكون أسقفاً لابيارشية أخري ولا تكليفه برعاية شعب ابيارشية أخري أو جزء من هذا الشعب يكون أسقفه متغيباً عنه .. لافي حياته ولا بعد انتقاله حتي تجمع جماهير هذه الابيارشية علي اختيار سلفه.

ج- عدم الاعتراف بدرجة الاسقفية التي تمنح لشخص بدون ابيارشية أي بدون مجموعة من البشر ليقوم بخدمتها ورعايتها ، فإن اقامة شخص أسقفا بدون سند شعبي هو ايغال في الطابع الكهنوتي الذي لاتعرفه الكنيسة القبطية لأنه يكون بمثابة تصور لوجود رأس بدون جسد تحيا به ومعه إذ تكون الدرجة الكهنوتية في هذه الحالة استحالة قانونية وتسقط في فراغ ، ويعتبر ذلك استغفال للشعب [من بحث علمي قانوني للدكتور وليم سليمان قلادة - مجلة «الطليعة»- أغسطس ١٩٧١]

★ ★ ★ «إن الشعب هو صاحب المصلحة المباشرة في رسامة الأسقف ، وهو أول من يسعد به إذا كان راعياً صالحاً وأول من يشقي به إن لم يكن رجل الله بالحقيقة ، ولذ جاد «بالدسقولية» (تعاليم الرسل) :

«ليقم الأسقف باختيار الشعب كله كمشيئة الروح القدس ، وكل الناس موافقون علي اقامته ، وكل الكهنة والشعب يشهدون له» (الباب ٣٦).

وقد أوضح فقهاء القانون الكنسي **أن الرسامة لا تتم الا بعد الموافقة التامة من الشعب** ، وتحرص الكنيسة علي أن يتأكد الأساقفة قبل وضع أياديهم من أن الشعب موافق علي الرسامة وأن يسأل كبير الأساقفة الشعب مرارا كثيرة عن موافقته حتي أنه اذا اعترض واحد عليه فان اجراءات وضع اليد تؤجل لثلاث شهور ويكشف عنه فيها بمحضر من خصمه أو في غيبته ، فان ثبت عليه سبب يمنع من إقامته فليمنع.

ودور الأساقفة هو دور سلبي محض ، وهو دور تال لاختيار الشعب للمصادقة علي اختياره وليس لهم تقييد حرية الشعب مقدماً أو فرض قيود عليه أثناء اختياره وقد شبه البعض دور الأساقفة في وضع اليد لرسامة البطريرك بدور الكاهن في سر الزواج الذي لا يتعدي القيام بطقوس الاكليل فالشعب هو الذي يوافق، والأساقفة هم الذين يصادقون علي الاختيار ويضعون الايادي ، ولا يسوغ لهم تعدي هذا النطاق علي الاطلاق والا كان تعديهم نطاق حدودهم باطلا ولذ فإن من طقس الرسامة هو قيامهم بغسل أياديهم قبل وضعها علي رأس المختار من الشعب تبرئة لذممهم أمام الله والناس...

ولكن : من هو الشعب الذي يقوم بالاختيار ؟؟

انهم الذين عبر عنهم القس شمس الرياسة أبي البركات ابن كبر في كتابه «مصباح الظلمة وايضاح الخدمة» بأنهم «الاراخنة المعتبرون الذين يكونون من أهل الاقليم» وفي كتاب « مجموع أصول الدين ومسموع محصول اليقين» للشيخ الفاضل مؤتمن الدولة أبي اسحق ابن الفضل ابن العسال (مخطوط رقم ١٢٦١ رقم ٢٦١ - لاهوت - بمكتبة المتحف القبطي) حيث أوضحا الشروط الواجب توافرها فيمن يعتبر من أهل الاختيار أو الأراخنة المعتبرين الذين لهم حق اختيار البابا البطريرك وهي :

١- العدالة التي لا يشوبها هوي بوجه من الوجوه سوي وجه تقوي الله تعالي.

٢- العلم الذي يتوصل به الي معرفة من يستحق هذه الرياسة.

٣- أن يكون نظرهم يسوقهم الي اختيار من هو الأفضل لخلاص نفوسهم وتدبير أمورهم ولمن هو أسدي رأي وأحصف ، وللحكم بالعدل فيهم أتم وأنصف.

٤- معرفتهم بوجوه استحقاقه لهذه الدرجة الشريفة.

٥- ارشادهم لما لعله يخفي عنهم.

ان تعبير الاراخنة ليس معناه الزعماء السياسيين من الوزراء أو وكلاء الوزارات أو مديري العموم أو أعضاء المجالس النيابية أو كبار موظفي الدولة أو رجال القضاء أو من في مستواهم وأنما معناه كبار الاقباط الذين يفهمون أمور الكنيسة ويواظبون علي حضور صلواتها وطقوسها ويتعمقون في دراسة عقائدها وتاريخها ومن ثم يمكن لهم قيادة الشعب وارشاده في هذه الأمور.

وفي الازمنة الغابرة كان الاختيار يجري بما يعرف بالتزكية الكتابية او الشفاهية علي أن ذلك كان مقبولا في زمن كان بين الشعب «أراخنة» كبار يحملون عبء المسئولية عن سائر الشعب.

كان الأراخنة هم رؤساء العائلات وكان عددهم محدوداً في كل مدينة وقرية ويتبع كل أرخن في الشعب جميع أفراد أسرته الكبيرة لأنه هو أبوهم ورئيسهم لذا كان لكل أرخن وزنه وثقله بين أهله وعشيرته فكان يبدي رأيه بكل شجاعة وقوة ولا يخشي أحداً ، ويسانده فيه جميع أفراد عائلته الكبيرة فكانت تزكيات الأراخنة للمرشحين للأسقفية أو البطريركية صورة صادقة لإجماع رأي مجموع العائلات في الايبارشية.

أما الأن فقد تغيرت الأحوال وتشتتت العائلات ولم تعد متمركزة كما كانت قديماً في مدينة أو قرية واحدة وصار كل فرد فيها يمثل شخصه فقط ، ومن ثم فقدت التزكية في زماننا قوتها ومصداقيتها بعد أن أمسي نظام

التزكية سببا في الحرج والضغوط الأدبية مما جعل الكثيرين يوقعون علي مثل هذه التزكيات علي سبيل المجاملة أو منعا من الاحراج وصارت الحاجة ماسة للبحث عن نظام آخر لمعرفة رأي الشعب الحقيقي.

★★★ أما ما جري عليه العمل في العصور الأخيرة من تفويض شعب الايبارشية لشخص واحد في اختيار راعيه فهو مبدأ خاطئ تماماً اذ فيه اهدار لديمقراطية الاختيار وتعطيل لمبادئ القوانين الكنسية المستقرة ففي التفويض علي هذه الصورة تنفصل من مسئولية الاختيار كما أن الطقس الكنسي يتطلب اشتراك جسم الكنيسة كله في الاختيار فتشكل جماعة المؤمنين من المطارنة والأساقفة والكهنة والشماسة والعلمانيين (المدنيين) المواظبين علي الصلوات بانتظام والمساهمين في احتياجات الكنيسة بعطاياهم وأنشطتهم الروحية والاجتماعية والعامة .. كل هؤلاء يشكلون **جمعية الناخبين**، و لقد اختلفت الآراء علي مر العصور في كيفية اشتراك جمهور الكنيسة في اختيار الأسقف والبابا البطريرك لكن الشعب هو صاحب المصلحة في انتخاب راعيه فيما عدا من كان منهم من صافقي الكفوف ومحترفي الدعايات الصاخبة والتشنج والتعصب بغير أمانة الوعي والتدبير من الغوغاء والفوضويين الذين ينحازون لشخص ما يرغبون في اختياره كمن ينجذبون لمن يقول كلاماً عذباً معسولاً يستأثر بقلوب سامعيه أو ينسبون اليه أعمالاً ساقتها الظروف أو مدفوعين برشاوي أو عطايا أو هبات أو تسهيلات فيتحولون الي مجموعات متحمسين أو متشددين لرسامته، **ولهذا وجب أن يكون حق التصويت لجميع المطارنة والأساقفة والكهنة ونواب عن الشعب يحددون بقانون ديمقراطي عصري** [المستشار عوني برسوم - في كتابه «الاكليروس» - الجزء الثاني - ١٩٨٣ - ص ٤٩ / ٥٢].

★★★ ومن هذا المنطلق بات الأمر ضروريا أن يعاد النظر في اللائحة الصادرة عام ١٩٥٧ لتعديل أحكامها ولتوسيع دائرة المقيدين بالجداول الانتخابية الذين يحق لهم ابداء أرائهم فيمن يرشحون لهذا المنصب الخطير

بما يواكب سمة العصر الديمقراطي التي سبق أن أكدتها كتبنا المقدسة وقوانيننا وتقاليدنا المستقرة منذ أقدم العصور.

والآن ماذا يدبرون للإقباط بلائحة انتخاب البطريرك القادم ؟

في حديثه الذي نشرته جريدة «وطني» بعددها الصادر في ١٩٩٤/١٢/١٨ وعلي اتساع صفحة كاملة (ص ٥) قال البابا شنوده أن «من بين التشريعات التي لم تصدر بعد .. قانون انتخاب البطريرك ، الذي نرقب الوقت المناسب والظروف المهيأة لاقراره والتصديق عليه، دون أن تعترضه عقبات **اذ يخشي ان ينبري من يتصدي للاعتراض عليه عند عرضه** ... إذ لا يخفي أن هناك تيارات مختلفة يمكن أن تثير العقبات » وان كان قد قال ايضا أنه «ليس من بين تلك التيارات ما يشكل أغلبية للموافقة والتصديق...!!»

هذه التصريحات تثير عددا من الهواجس لدي جماهير الاقباط والمشتغلين بالشئون الكنسية في مصر وبلاد المهجر.

لقد سبق أن صرح البابا في أول خطاب له يوم توليه الكرسي البطريركي يوم ١٩٧١/١١/١٤ في الكاتدرائية المرقسية بالعباسية بأنه سيسعي فورا لاستصدار لائحة جديدة لانتخاب البطريرك تسد الثغرات وتعالج العيوب التي تشوب لائحة ١٩٥٧ التي اختير علي أساسها ومن قبله البابا كيرلس السادس ، وأن ليس لديه موانع نفسية لاستصدارها.

واليوم وبعد أن ارتفعت الأصوات الناقدة والمعارضة لكثير من الممارسات الخاطئة ، وشعر البطريرك بأن جهده الآن في هذه السن المتقدمة (٧٢ سنة) ليس كما كان منذ ٢٣ سنة وعلي حد تعبيره لذا فإنه «يبذل كل ما تبقي له من جهد : من قوة في الذهن والنظر والقدرة علي السفر» ما لم يستطع انجازه ويتحين الوقت المناسب والظروف المهيأة لاستصدار مثل هذا القانون حتي يرحل من هذا العالم مستريح الضمير ، وان كان مشغولا بمستقبل الكنيسة بعد ان اقتربت نهايته وصار رحيله وشيكا فيتركها بغير لوائح تحل

مشكلاتها الساخنة التي بات الاقباط يعانون منها والذين يرددون في حيرة هذه التساؤلات :

ماذ تتضمن اللائحة المزمع اصدارها من احكام؟

ولماذا يخشي أن ينبري لها من التيارات اذا ما عرفت ما تضمنته من أحكام ؟ وما هذه التيارات التي يمكن أن تثير العقبات رغم أنها «لا تشكل أغلبية للموافقة والتصديق» ولا معارضة للتأجيل والتعويق ؟؟. **ولماذا لا يعترف بهذه التيارات وتوجهاتها فيستأنس بآرائها فيما بقي له من أيام** فيعود تواجدهم في المحيط الكنسي بعد أن خلا منهم لسنوات طوال مما نتج عنه ما نراه من سلبية وانزواء ؟؟

فاذا كان يقال «ان من حق الشعب اختيار راعيه» قسيسا كان او اسقفا فبالاولي يكون له الحق في اختيار بطريركه علي اسس سليمة من الكتب المقدسة وقوانين الرسل والآباء الأولين التي أفاضت في تفصيل ادق الأحكام في حكمة وروحانية وموضوعية بعيدا عن الأهواء الشخصية أم ان المطلوب هو تغييب الشعب عن أداء دوره بعد أن تم تغييب وعيه ؟؟

لماذا لا نعمل في النور ونترك مستقبل الكنيسة بيد ربها الغيور علي مجده والقادر علي حمايتها من كل التيارات التي تريد لها السوء بدلا من استصدار لائحة «تفصيل» لخدمة اشخاص ممن يجيدون النفاق لتوريثهم الكرسي الجليل دون ان تقيم وزنا للشعب صاحب الحق الاصيل في اختيار قيادته بدلا من السعي لاستمرار الردة الحضارية التي نعاني من آثارها في الفترة الاخيرة من اخطاء وعثرات ، نأمل ان تنتهي بانتقال من تسبب في ايجادها الي الرفيق الأعلي.

[نشرت هذه المقالة بجريدة «الرسالة الجديدة» - العدد ٩ - ١٩٩٥/١/٢٢ - ص ٥].

ولكن عودة منا الي نصوص الكتاب المقدس دستور مسيحيتنا فانه يستصرخ ضمائرنا إذ يقول «ان بشرناكم نحن أو ملاك من السماء بغير ما

بشرناكم به فليكن محروماً» (رسالة بولس الرسول الي أهل غلاطية ١ : ٨ و ٩) فإن كان لا يجوز لبشر أن يبدل نصاً إلهياً بفكر بشري مهما كانت درجة قائله أو وظيفة مروجه فلا شك أن من يحرم حلالاً أو يحلل حراماً فهو مجرم في حق الله تعالي.

وإذ لا يصح إلا الصحيح فقد بات الأمر ضروريا أن يتم إنهاء هذه الأوضاع ليعود الكهنوت القبطي نظاماً رعوياً شعبياً خالصاً يتقلد كل درجاته ورتبه ووظائفه من يصلح لها من المؤمنين.

«وتعرفون الحق والحق يحرركم» ،،

مراجع البحث :

(١) «إحياء الكنيسة القبطية باعادتها الي طقوسها الأصلية «الصحفي فريد كامل المحرر بجريدة « الوطن » - ١٩١٣.

(٢) «القول اليقين في وجوب اتخاذ الأساقفة من المتزوجين وحقوق الشعب في ذلك» - جرجس فيلوثاوس عوض - الجزء (٣) من سلسلة «حياة بعد موت» بارقة من بوارق الاصلاح - ١٩١٤

(٣) «البرهان المحسوس ضد الرهبنة وترمل القسوس» - القس متي عبد المسيح البراموسي - ١٩١٩.

(٤) «الصيحة التمهيدية لايقاظ الكنيسة القبطية الارثوذكسية »- أنبا باسيليوس مطران أبو تيج - ١٩٢٠.

(٥) «طريق الاصلاح المنشود في كيفية انتخاب البطريرك والنائب عنه وحقوق الشعب في ذلك» - جرجس فيلوثاوس عوض - الجزء (٧) من سلسلة «حياة بعد موت» - بارقة من بوارق الاصلاح - ١٩٣٠.

(٦) «اختيار البطاركة في كل العصور » عدد خاص من مجلة «رسالة نهضة الكنائس» - سبتمبر ١٩٤٢.

(٧) «ضرورة اختيار البطريرك من العلمانيين » ترشيح الأستاذ وديع سعيد بشاي للكرسي البطريركي - جرجس فيلوثاوس عوض - ملحق العدد ١٠ - السنة ٩ من مجلة «رسالة الحياة» - ١٩٤٣.

(٨) «سقوط الجبابرة ، أو شهوة البطريركية» - بشارة بسطوروس - الطبعة الثانية - ١٩٤٧.

(٩) «وظيفة الأسقف وأهليته» - ترشيح الاستاذ الارشيدياكون حبيب جرجس للأسقفية وموافقة هذا الترشيح للقوانين الكنسية (كلمة للاستاذ وهيب عطاالله بمؤتمر شعب ايبارشية الجيزة والقليوبية ومركز قويسنا

يوم ١٩٤٩/١/١١ - مجلة «مدارس الاحد» - فبراير ١٩٤٩ (ص ١٧-٢٤).

(١٠) رد اللجنة العليا لمدارس الاحد القبطية الارثوذكسية علي اللجنة القبطية وتشريعاتها بشأن الانتخابات البطريركية - مجلة «مدارس الأحد»- العدد ٤ - السنة ٧ - أبريل ١٩٥٤.

(١١) «عدم قانونية اختيار البطريرك من بين الأساقفة »الاستاذ يسي عبد المسيح - مجلة «مدارس الاحد» - يونيو ويوليو ١٩٥٤ : (ص ١ - ٨)

(١٢) التشريعات القبطية - عدد خاص من مجلة «مدارس الأحد» - أغسطس وسبتمبر ١٩٥٥.

(١٣) «يوساب الثاني والعهد الأسود» - بحث للدكتور ميخائيل دوس جرجس- ١٩٥٦.

(١٤) «وجوب زواج الأساقفة» - سلسلة مقالات للدكتور رمسيس جرجس فليوثاوس عوض عضو مجمع اللغة الغربية ردا علي القمص أرسانيوس زكي راعي كنيسة العذراء بمسرة بشبرا — جريدة «مصر» اليومية بدأت عام ١٩٥٦ ولمدة سنة كاملة

(١٥) مذكرة بشأن إقرار بعض المبادئ الكنسية الهامة في إختيار البطريرك وتزكية الأستاذ الدكتور الأناغنوستيس وهيب عطا الله جرجس للكرسي البطريركي - قامت جريدة «مصر» اليومية باعدادها واصدارها.

(١٦) «أقول الصدق في المسيح ولست أكذب» - بحث عن عدم جواز رسامة الأسقف العام بطريركا - قامت باعداده ونشره دار النسخ القبطية الأرثوذكسية - ١٩٥٧.

(١٧) بيان مجلس ملي اسكندرية - ١٩٥٧/١١/١٩.

(١٨) »التراث القبطي الكنسي» - بحث للدكتور وليم سليمان قلادة - مجلة »الطليعة» أغسطس ١٩٧١.

(١٩) كتاب مفتوح للمجلس الملي بالاسكندرية عن موضوع انتخاب البطريرك –أنبا غريغوريوس أسقف عام البحث العلمي والدراسات العليا والثقافة القبطية – سبتمبر ١٩٧١.

(٢٠) «هل بابا الاسكندرية هو أسقف الاسكندرية ؟؟» – أنبا غريغوريوس– «وطني» – ١٩٧٥/٩/٢١.

(٢١) «ليس من حق الاسقف أن يكون بطريركاً» – عدد من مجلة «الناقوس» التي يصدرها أقباط المهجر بالولايات المتحدة – نوفمبر ١٩٩٠.

(٢٢) «ارعوا رعية الله بالاختيار» «نبذة للتربية الكنسية بكنيسة مارجرجس بخماروية بشبرا – ٩١/٣/٢١.

(٢٣) «تقاليد كنيسة الاسكندرية في الرتب الكنسية» – دكتور منير شكري – رسالة جمعية مار مينا العجائبي بالاسكندرية (رقم ١٤) – ١٩٩٣ (ص ٥٨٣ – ٦٥٨).

(٢٤) مجموعة مقالات وعظات بطل الاصلاح الكنسي القمص مرقس سرجيوس وخطيب ثورة ١٩١٩ بمجلتيه «المنارة المرقسية» (١٩١٢ – ١٩١٤ بالسودان) و«المنارة المصرية » (١٩٣٠ – ١٩٥٢ بالقاهرة).

(٢٥) «حول اختيار بطريرك الاسكندرية» – دكتور رائف مرقس – «الرسالة» (التي تصدرها جمعية الدراسات القبطية بنيو چيرسي أمريكا). – مايو ١٩٩٣.

محتويات الكتاب

القسم الأول : ممن يختار البطريرك؟ ص ٥
١ - من العلمانيين (المدنيين) ص ٥
٢- من الرهبان : ص ١٠
* كيف يصلح الراهب الذي مات عن العالم للكرازة بين الأحياء ص ١١
* كيف يظل الراهب منعزلاً بعد أن يخرج الي العالم للخدمة ص ١٧
* الطاعة ص ٢٠
* العزلة ص ٢١
* إختيار الرهبان إستثناء متي يتم تصحيحه؟ ص ٢١
* كيف تعود الرهبنة إلي طبيعتها النسكية؟ ص ٢٦
* الرهبان السابقون .. لماذا لا يتزوجون؟ ص ٣٠
* الرهبان المعتزلون والرهبان العائدون ص ٣١
٣- من أساقفة ومطارنة الإيبارشيات ص ٣٣
* كيف يجمع القبطي بين زوجتين؟ ص ٣٧
* وكيف تجمع الزوجة بين أكثر من رجل؟ ص ٣٩
* أوضاع خاطئة يجب تصحيحها ص ٤١
٤- من الأساقفة العامين ص ٤٣
القسم الثاني : من يختار البابا البطريرك؟ ص ٤٦
* من له حق إختيار البطريرك وكيف؟ ص ٤٨
* ولكن من هو الشعب الذي يختار؟ ص ٥٢
والآن ماذا يدبرون باللائحة الجديدة ص ٥٥
★ ★ ★ المراجع ص ٥٨

تحت الطبع

(١) الدين لله والوطن للجميع (مقالات فى الوحدة الوطنية).

(٢) الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس.

صدر للمؤلف :

١- الملائكة (ثلاث طبعات).
٢- الألف سنة (طبعتان).
٣- يوم الرب (طبعتان).
٤- البكور والعشور والنذور (ثلاث طبعات).
٥- البخور (طبعتان).
٦- الشفاعة التوسلية للعذراء والملائكة والقديسين (أربع طبعات).
٧- الخمر من وجهة نظر مسيحية (ثلاث طبعات).
٨- وضع اليد في الكنيسة المقدسة (طبعتان).
٩- التكلم بألسنة (أربع طبعات).
١٠- الفروق العقيدية بين المذاهب المسيحية (١١ طبعة).
١١- البدع والهرطقات خلال عشرين قرناً.
جزء أول - الثلاثة قرون الأولي (طبعتان).
جزء أول - العشرة قرون الأولي (طبعة).
جزء ثان - العشرة قرون الأخيرة (طبعة)
١٢- بطل الوحدة الوطنية : سرجيوس زعيم الاصلاح الكنسي القبطي.
١٣- المحاكمات الكنسية.
١٤- أموال الكنسية : من أين ؟ وإلي أين ؟
١٥- المعارضة من أجل الاصلاح الكنسي.

تطلب هذه الكتب من المؤلف ت : ٢٣٥٤٠٥٣

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
، يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن ا

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
ختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
، يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن ال

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
ختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
، يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن ا

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
ختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
، يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن ال

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
ختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
، يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن ال

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
ختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
، يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن ال

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
ختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
، يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن ال

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
ختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم
، يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ ممن يختار؟ ومن ال

ريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم البطريرك القادم